تحفة الموحدين بإسقاط شبهة وجوب إقامة دولة الخلافة عند الخوارج المعاصرين

تأليف

د. إبراهيم بن صالح المحيميد

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}.

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً}

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً} أما بعد:

لايخفى على كل مسلم الفساد الذي ضرب بأطنابه في كثير من دول العالم الإسلامي

وانتشار الظلم فيها وقد كان من أسباب هذا الانحراف تفرق الأمة الإسلامية الواحدة إلى دول وأقاليم مستقلة، فطلب قوم من المتحمسين من ضعفاء العلم والفقه تصحيح الأوضاع حسب فهمهم، وقالوا: إن دولة الخلافة مفقودة، وانتشر الظلم وكثر الشر، فقابلوا الحيف بالسيف، وكانت ظواهرهم على صورة أهل الغيرة على الدين، بيد أن العالم العارف بأصول الفِرق لا يشك أنهم على طريقة الخوارج الذين حذر منهم الرسول ﷺ.

ولا يخفى على المسلم منذ بزوغ المنهج الخارجي المعاصر على الساحة ووصل القبح بهذا الفكر إلى أن تتقرب الشبيبة بأعظم محذورين عصى الله بهما بعد الشرك، وهما:

قتل النفس أي الانتحار.

وسفك الدماء المعصومة.

ووصلت الفظاعة بالفكر الخارجي إلى أن يتقربوا بدماء أقرب الناس إليهم كالآباء والأمهات في أمر لم يشرعه الله.

إن وصـــول الفكر لهذا المنزلق من البدعة الخطيرة لابد أن يكون مرتكزا على شبه عظيمة زلزلت فكر أولئك الشباب اليوم.

ومن واقع الاستقراء التام لرسائل وكتب منظري خوارج عصرنا فإن أكثر ما دغدغ عواطف أولئك الشـــبيبة شـــبهة عدم وجود جماعة المســـلمين والسعي لإقامة دولة الخلافة.

فكفَّروا وفجّروا! لماذا؟

لإقامة دولة الإسلام زعموا.

وبُذلت جهود ليســـت بالقليلة في الرد على هذه الشـــبهة، لكن لم يكن هناك جمع لأدلة القوم في هذه الشـبهة والرد عليها، وغالب من تكلم إنما هو بكلام عام، وكان ينبغي لكل من يتصـدى لهذه الشـبهة أولاً: أن يوجه سؤالا لأولئك الشاب:

هاتوا دليلا على وجوب إقامة دولة الإسلام.

هل فرض الله عليك إقامة دولة الإسلام؟

فإن عجز الشـــاب عن الإتيان بالدليل قيل له: كيف ترتكب أموراً من أعظم المحاذير الشرعية كسفك الدماء المعصومة في سبيل أمر لم يوجبه الله عليك؟!

ولا يُنكر أهمية انضـواء أهل القبلة تحت خليفة وحاكم واحد؛ إن اجتماع المسـلمين على خليفةٍ واحد فيه خيرٌ كثير للإســـلام، والمســـلمين، ويتفق مع قواعد الشـــريعة في الأمر بالاجتماع، وعدم التفرق، لكن لب الخلاف وموطن الخصومة هو الزعم بأن ذلك فرض عين، ونطالب هذا المدَّعي بالبينة التي لا مطعن فيها ولا مدفع لها. بل أجمعت الأمة على وجوب نصـب الخليفة والحاكم والأمير فإن تيسـر أن تكون الأمة كلها تحت خليفة واحد فبها ونعمت، فإن عجزت الأمة عن ذلك وتفرقت لدولٍ فتنطبق على تلك الدول المتعددة ماينطبق للإمامة الكبرى من البيعة والسمع والطاعة.

وقد تطرقت لهذه الشبهة في رسالة الدكتوراه، في أثناء التطرق لرسالة علمية أصلت لهذه

الشبهة وأعطيت أعلى المعايير العلمية في بلادنا وهي تقرر أصول الخوارج، بل تعلي من مكانة الرافضة وشتمت أهل السنة في عقر دارهم، ولكن لم أوفها حقها فهي تحتاج لرسالة علمية مستقلة!

ولمسيس الحاجة لتفنيد هذه الشبهة استللت هذه الورقات من رسالتي في الدكتوراه، ولم أقصدها بالتأليف المباشر لعل الله ينفع بها ويخرج الشباب من ظلمات بدعة المنهج الخارجي إلى رحاب السنة،وسميتها (تحفة الموحدين بإسقاط شبهة وجوب إقامة دولة الخلافة عند الخوارج المعاصرين).

ومن فضل الله أني كنت أسميهم بالمسمى الشرعي الخوارج من عقدين من الزمان، عندما كانوا يسمون رموز هذا الفكر: حماة الأمة وحراس العقيدة! ولي رسالة سابقة بعنوان «رؤية شرعية للأحداث التفجيرية» بمراجعة الشيخ صالح الفوزان.

ثم أخرجت كتاب «القصة الكاملة لخوارج العصر» وهي خمسة مباحث استللته من أربعين مبحثا في رسالة الماجستير بعنوان «منهج الاستدلال عند خوارج العصر» وهو استقراء لأكثر من ألفي رسالة وكتاب ومقال لمنظري الفكر الخارجي المعاصر.

ولم أنقل أقوالهم من مخالف لهم ألبتة حرفا واحداً، وهو منهجٌ سرت عليه ثم هذه الرسالة التي بين يديك وهو مبحث في رسالة الدكتوراه.

وقد جمعت مادة علمية ليست بالقليلة في كل ما يتعلق بخوارج العصر، من حيث نشأة هذا الفكر ورموزه وعقائدهم وشبههم، وطرقهم في شيطنة المجتمع وولاة الأمر علماء وأمراء، وشبه القوم والرد عليه بقدر الإمكان،كذلك تضمنت هذه الموسوعة العلمية أصولهم الخارجية.

وبينت بأدلة قاطعة من كتب القوم الأصول والأركان التي قام عليها الفكر الخارجي المعاصر، وربطتها بأصول الخوارج المتقدمين وقد وصلت لأربعين أصلاً.

كذلك جمعت طرق خوارج العصر ومناهجهم في الاستدلال، وقد وصلت لخمسين منهجا جمعتها من أربعة آلاف كتاب ورسالة ومقال لمنظري خوارج عصرنا، ولم أنقل حرفا واحدا من مخالف لهم، ونقلت عقائد القوم التي من قرأها لا يخالجه شك أن هذه الفرقة هي التي قال فيها عليه الصلاة والسلام: «كلاب النار، شرُّ قتلى تحت أديم السماء، خير قتلى من قتلوه، ثم قرأ: {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ}[آل

عمران:١٠٦]»[1].

إن الفرق التي يقول عالمها الأول عندهم بلا نازع المقدسي: «الدنيا كلُّها اليوم دارُ كُفْر، ولا أستثني من ذلك حتَّى مكة والمدينة!»[2]، **لاينبغي إلا تسميتها بالمسمى الشرعي كلاب النار رضي من رضي وغضب من غضب.**

وأرجو الله أن تكون هذه الدراسة موسوعة للفكر الخارجي المعاصر متكاملة معينة لأخواني طلاب العلم، وتكون منطلقاً لهدم بنيان هذا الفكر الخارجي المعاصر، وتكون مرجعاً للباحثين في هذا الفكر، وإني على يقين أن شبابنا على خير عظيم، ويقبلون الحق وقت ما يتبين لهم، فوالله وبالله ما أعفَوا اللحى وقصروا الثياب إلا طمعاً بالجنة وهرباً من النار.

وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث.

أخي الحبيب دونك هذه الوريقات، لك غنم البحث وعلى كاتبه غرمه، فإن وجدت خللاً ونقصاً فالبضاعة مزجاة، وشمس العمر دنت على الغروب؛ فقد تجاوزت الستين ببضع سنين، والله المستعان وعليه التكلان، وهو ناصر دينه وسنة نبيه.

وكتبه أبو عبدالرحمن إبراهيم بن صالح المحيميد

المدينة النبوية عمرها الله بالإيمان وحرسها وبلاد الحرمين من كل مبتدع هالك وحروري مارق وحقود حاسد.

مراسله واتس ٠٠٩٦٦٥٥١٣٦١٠٢١

NJDE8@HOTMAIL.COM

(١) أخرجه الحميدي (٩٨٠)، وأحمد (٥/٢٥٦-٢٥٣)، والترمذي (٣٠٠٠) وابن ماجه (١٧٦)، عن أبي أمامةﷺ وحسنه الشيخ العلامة الألباني في سنن ابن ماجه حديث رقم (١٧٦)، وفي الترمذي (٣٠٠٠).

(٢) انظر: "ثمرات الجهاد" للمقدسي (ص ١٤).

التمهيد

التنبيه على ثلاثة أمور.

المبحث الأول

نقولات من أقوالهم متضمنة لعدم وجود جماعة للمسلمين اليوم

المبحث الثاني

النتائج الخطيرة المترتبة على بدعة (إيجاد جماعة للمسلمين)

المبحث الثالث

الردود العلمية على أقوال منظري وكبار خوارج عصرنا في زعمهم عدم وجود جماعة المسلمين

المبحث الرابع

وقفات مع أهم كتاب أصل لهذه القاعدة الخارجية: عدم وجود جماعة للمسلمين

التمهيد:

التنبيه على ثلاثة أمور قبل الغوص في ثنايا المبحث:

المسألة الأولى: ملخص الشبهة: «عدم وجود جماعة للمسلمين اليوم، وأن الأنبياء والرسل بعثوا من أجل الخلافة الراشدة، والواجب إيجادها».

المسألة الثانية:

إن لمنظري خوارج عصرنا أساليبهم الحرورية في التنصل من البيعات التي في رقابهم لحكام المسلمين وإبطالها، وهذا الإبطال يأخذ طرقاً متنوعة، وحيلاً متعددة عند منظري خوارج عصرنا، ولهم عدة طرق في ذلك أشهرها:

١- تكفير الحاكم المسلم، وعليه يُلغون ولايته؛ لأنه لا ولاية لكافر على مسلم؛ لأن الله يقول: {وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا } [النساء: ١٤١]، فيجب وجوبا الخروج عليه وحمل السلاح.

٢- الزعم بعدم وجود جماعة للمسلمين، والسعي لإيجادها، وتأثيم الأمة كلها إن لم تَسْعَ في ذلك.

والطريق الثاني من أساليب خوارج عصرنا هو مدار بحثنا.

المسألة الثالثة: الذي يُنبَّه عليه: أهمية انضواء أهل القبلة تحت خليفة وحاكم واحد، إذ في اجتماع المسلمين على خليفةٍ واحد خيرٌ كثيرٌ للإسلام والمسلمين، ويتفق مع قواعد الشريعة في الأمر بالاجتماع وعدم التفرق، قال تعالى: { إِنَّ هَـٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} [الأنبياء: ٩٢]، وقال: { وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا} [آل عمران: ١٠٣]

المسألة الرابعة:أن **من أصول الخوارج الأوائل** الدعوة للخلافة، وإقامة دولة الإسلام في ظل وجود خليفة مسلم أو حكام وأمراء.

فباستعراض التاريخ الإسلاميّ يَظهر جليًّا كثيرٌ من إعلانات الخلافة الوهميَّة، سواءً عن طريق الدَّعوات المزعومة بالمهديَّة، أو عن طريق فِرَق الخوارج الضالَّة؛ وهم أكثرُ النَّاس تلهفًا للخلافة، لكنْ بغير هُدًى، ولا كتابٍ منيرٍ، وهي سِمةٌ ملازمة على مر التاريخ، قال وهبُ بن منبِّه رحمه الله: «ما اجتمعتِ الأمَّة على رجلٍ قطُّ من الخوارج، ولو أمكن اللهُ الخوارجَ من

رأيهم، فسَدتِ الأرض... وإذًا لقام أكثرُ من عَشرة أو عشرين رجلًا ليس منهم رجلٌ إلَّا وهو يدْعو إلى نفْسه بالخِلافة»[١].

وهذه بعض شطحات الخوارج في الدعوة للخلافة من واقع كتب التاريخ:

١- أنَّ شبيبًا الخارجيَّ ادَّعى الخلافة في عهد عبد الملك، ولم ينلْها[٢].

٢- وفي سَنة ١٤٠ للهجرة، دُعي بالخلافة لرأس الإباضيَّة عبد الأعلى بن السَّمح المعافري، واستمرَّ أربع سنوات، ثم قتله المنصور عام ١٤٤هـ[٣].

---

[١] انظر: "مختصر تاريخ دمشق" (٢٦/٣٩٠).

[٢] انظر: "وفيات الأعيان" (٢ / ٤٥٥).

[٣] انظر: "تاريخ ابن خلدون" (٤ / ٢٤١).

المبحث الأول: نقولات من أقوالهم متضمنة لعدم وجود جماعة للمسلمين اليوم.

ينفي منظرو خوارج عصرنا وجود جماعة المسلمين اليوم، وعليه يرون ضرورة إقامة دولة الخلافة أو دولة الإسلام.

١-وأول من أحدث هذا القول وسنّ هذه البدعة للمسلمين في العصر الحاضر هو حسن البنا، حيث كان يأخذ البيعات من أتباعه لإقامة دولة الإسلام بزعمه.

من القيادات النسائية في جماعة الإخوان المسلمين زينب الغزالي، تقول في وصف بيعتها لحسن البنا شخصيا: «اللهم إني أبايعك على العمل لقيام دولة الإسلام. فقال البنا: وأنا قبلت»(١).

يبايع البنا القوارير على إقامة دولة الإسلام!! هزُلَت، وسوف يأتي في المطلب القادم رد موجز على هذه النقولات كل واحدة على حدة.

٢-ويقول محمد حامد أبو النصر – وهو المرشد الرابع لهم – في طريقة بيعته لحسن البنا، مخاطبا البنا: «إن المعاني التي ذكرتها فضيلتك كثيرًا ما تجري على ألسنة الخطباء، والوعاظ والعلماء، ولكن ليس هذا هو السبيل للرجوع بالمسلمين إلى عهدهم، وأمجادهم السالفة، قال: إذن ماذا ترى؟ وكنت في ذاك الوقت متوشحًا مسدسي، فقلت له: إن الوسيلة الوحيدة للرجوع بالأمة إلى أمجادها السالفة هي هذا، وأشرت إلى مسدسي فانبسطت أساريره، كأنما لقي بغيته، وعثر على مطلبه، وقال لي: ثم ماذا؟ تكلم، فعشت في هذه الكلمات برهة قطعها فضيلته باستخراج المصحف الشريف من حقيبته، قائلًا: هل تعطي العهد على هذين مشيرًا إلى المصحف والمسدس؟ فقلت: نعم بدافع قوي أحس به، ولا أستطيع أن أصفه، اللهم إلا الفيض الإلهي الغامر، من السعادة الأبدية التي أرادها الله لي في سابق علمه! وبعد أن تمت البيعة بهذه الصورة، قال فضيلته مهنئًا: مبارك إنها الأولى في صعيدكم».

وهذه البيعة تمت بقرية منفلوط مسقط رأس المرشد الرابع عام: **1934** كما ذكر ذلك عن نفسه(٢).

وتأمل قوله: «فانبسطت أساريره، كأنما لقي بغيته، وعثر على مطلبه»!

---

(١) زينب الغزالي: "أيام من حياتي" (ص٢٩).

(٢) انظر: "إخوان أون لاين نت" (٢٠٠٣/١/١).

والذي أســـس لهذا الخلل، وقعّد ونظّر؛ هو المودودي، حيث قعّد لأتباعه عدم وجود جماعة للمسلمين، والواجب إيجادها، وأن الجماعات الإسلامية المتناثرة في البلاد الإسلامية هي لَبِنةٌ من لَبِناتِ إيجاد الجماعة الكبرى، وهذه القاعدة ترتَّب عليها أصول أخرى مدمِّرة كما سيأتي إن شاء الله، وقد ألَّف المودودي رسالة في هذا المضمار.

وملخَّصُ هذه القاعدة: محاضرةٌ له خرجت على شكل رسالة باسم (شهادة الحق)، قال فيها: «إن مقتضيات الإسلام بحاجة إلى عمل جماعي، وإن هذا العمل مُضَيَّق عليه ما دام سلطانُ الكفرِ مستوليًا على الحياة الاجتماعية، فلا مندوحة لإقامة الدين الكامل إلَّا أن يصبحوا كتلة متراصَّةً يردُّون عدوان من يعترض سبيله»[(١)].

ثم أردف قائلًا: «إنَّ ظهور غير واحد من الجماعات لغاية واحدة أمر لا يُستحسن؛ ولكن ليس لنا في ذلك مندوحة حتى تتكون الجماعة التي تشمل الأمة بأسرها، والتي يكون الخروج عليها خروجًا عن الإسلام»[(٢)].

هذا ملخَّص رسالته، وسوف تتم مناقشة الطوامِّ والمخالفات الشرعية التي انطوت عليها هذه الرسالة.

٣-وقال سيِّد فضل في حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ: ((مَن ماتَ وليس في عُنقهِ بيعة ماتَ ميتةً جاهلية)): «أقول: لا، بل إنَّ هذا الحديث عندي من أقوى الأدلة على وجوب سعي المسلمين في نصب خليفةٍ لهم، وهذا لا يتأتَّى إلَّا بالجهاد غالبًا، وبالتالي فأرى - والله أعلم بالحق - أنَّ كلَّ مسلم يموت الآن - حيث لا خليفة للمسلمين هو آثمٌ، ويلحقه الذمُّ الوارد في حديث ابن عمر: ((مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً))! إلا أن يكون من الساعين في هذا الشأن، وإن لم يدرك الغاية، وهي قيام دولة الإسلام، ونصب الخليفة»[(٣)].

وأُلِّفتْ رسائل تؤصِّل لهذا، منها: (الطريق إلى الجماعة الأم) لعثمان بن عبد السلام نوح، (وكيف الأمر إذا لم تكن هناك جماعة) لعبد الحميد هنداوي، ومنها رسالة (الطريق إلى جماعة المسلمين)، وهي رسالة جامعية أعطى صاحبها الشهادة العالمية، ونظرا لأهمية هذه الرسالة وحملها للخبث أكثر من قلتين، وخطورتها أفردتها في مطلب مستقل مع سرد الطوام

---

(١) شهادة الحق (ص ٣٦ -٤٢) بتصرف يسير.

(٢) المرجع السابق.

(٣) العمدة (ص ١٢٥).

التي فيها، والتلبيس الذي حوته مع الرد عليها.

وجاءت إشـارات لهذه الغاية ورموز عند القوم لا تخفى إلا على أعمى البصـيرة، وهذه مقتطفات من الكتاب المدمر «معالم في الطريق» لسـيد قطب، تصـور نظرة المذكور لجماعة المسلمين ووجوب إيجادها.

٤-قال سيد قطب: «والمسألة في حقيقتها مسألة كفر وإيمان، مسألة شرك وتوحيد، مسألة جاهلية وإسلام، وهذا ما ينبغي أن يكون واضحاً، إنَّ الناس ليسوا مسلمين كما يدَّعون وهم يَحيون حياة الجاهلية.

إن وجود الأمة المسلمة يعتبر قد انقطع منذ قرون كثيرة، لا بد من إعادة وجود هذه الأمة، لا بد من بعث تلك الأمة التي واراها ركام الأنظمة التي لا صِلة لها بالإسلام...

إن العالم يعيش اليوم كله في جاهلية... هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض، وعلى أخصّ خصائص الألوهية، وهي الحاكمية.

إنه لا بد من طليعة تعزم هذه العزمة وتمشي في الطريق، ولهذه الطليعة المرجوة المرتقبة كتبت «معالم في الطريق».

نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام، أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية.

إن مهمتنا الأولى هي: تغيير واقع هذا المجتمع، مهمتنا هي: تغيير هذا الواقع الجاهلي من أساسه.

ليس الطريق أن تخلص الأرض من يد طاغوت روماني، أو طاغوت فارسي، إلى يد طاغوت عربي... فالطاغوت كله طاغوت.

إن كلمة لا إله إلا الله مدلولها الحقيقي هو ردّ الحاكمية لله، وطرد المعتدين على سلطان الله...»[١].

إذن فقد قدَّموا قتال الحاكم المسلم - الذي وصفوه بالطاغوت العربي — على قتال الطواغيت الكفار الأصليين، فيحق فيهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان) رواه البخاري ومسلم، وهم ما استحلوا دماءهم إلا بعد أن اعتقدوا كفرهم، فجمعوا بين فساد الألسن والأيدي، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده) رواه البخاري ومسلم.

---

(١) انظر: "التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين" لعلي عشماوي(ص ٧٢).

فيقال حينئذ: ما الفرق بينهم وبين الدواعش؟! ســوى أن الدواعش تمكنوا فتوســعوا في دماء أهل القبلة، وهؤلاء لم يتمكنوا فاقتصـــدوا فيها، لكن المعتقد واحد: التكفير لأهل القبلة بمسألة الحاكمية، وبعده تشريع القتل، والله المستعان.

٥-يقول أخوه محمد قطب: «أما الذين يسألون إلى متى نظل نربي دون أن نعمل؟ فلا نستطيع أن نعطيهم موعداً محدداً، فنقول لهم عشر سنوات من الآن، أو عشرين سنة من الآن ! هذا رجم بالغيب لا يعتمد على دليل واضح، وإنما نســتطيع أن نقول لهم نظل نربي حتى تتكون القاعدة المطلوبة بالحجم المعقول ...»[١]

ومحمد قطب جاء لبلاد الحرمين من عقود، وله مهمة خاصة لم يوضحها التنظيم، وجاءت فيها إشارات بقول العشماوي في التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، وقال في (ص١٠٩): «ولما سألناه -يعني سيد قطب- عن الأستاذ محمد قطب، قال: اتركوا محمداً، فله مهمة أخرى !!!»أ.هـ[٢] الله أعلم ما هي المهمة الموكلة له؟!

---

[١]انظر: "واقعنا المعاصر".

[٢]انظر: "التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين" (ص١٠٩).

المبحث الثاني: النتائج الخطيرة المترتبة على هذه القاعدة.

كانت هذه القاعدة (إيجاد جماعة للمسلمين) التي ابتدعتها جماعة الإخوان وأصل لها المودودي سبب البلايا التي تولَّد منها المنهج الحروري بعد أصلهم الأول (تكفير الحكام)،فارتكب أولئك الشبيبة أعظم محذروين بعد الشرك وهما قتل النفس بالانتحار، وسفك الدماء المعصومة في أمر لم يوجبه الله عليهم.

قال أبو قتادة-أحد كبار منظري خوارج العصر-: «أولويات الحركات الجهادية، إعادة العقد الجامع لشتات المسلمين، أي دولة الخلافة الضائعة، فلما سقطت الخلافة انفرطَ عقد الأمة فلم تعد تستحق اسم الأمة»[1].

وهذا علي المعبدي – وهو أحد المفجِّرين في أحداث الرياض – يتحدث عن أسباب قيامه بالتفجير فقال: «لإقامة دولة الإسلام»[2].

ويقول العشماوي: «وقف الشيخ أحمد شريف، وقد كان عضو مكتب إرشاد ورئيس مكتب إداري أسيوط، حيث وقف يخطب الجمعة وقال: «نحن جماعة المسلمين، فمن خرج علينا فقد خلع طريقة الإسلام من عنقه»[3].

قال الله تعالى: { أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ} [النساء: ٤٩]

ويقول سعيد حوى: «ولأن الإنسان إذا عرف هذه الجماعات، وعرف الإخوان، وطبق على الجميع الميزان الذي ذكرناه هنا؛ فإنه سيصل إلى أن حركة الإخوان المسلمين هي الجماعة التي ينبغي على المسلم أن يضع يده في يدها»[4].

ويقول أيضاً: «وإذا كانت الجماعة هذا شأنها فلا يجوز لمسلم الخروج منها!!! قال عليه

(١) انظر: "الجهاد والاجتهاد" (ص٦٣).

(٢) شريط مرئي من إصدار القسم الإعلامي لتنظيم القاعدة، وعلي المعبدي: أحد المتورِّطين في تفجيرات الرياض.

(٣) التاريخ السري للإخوان المسلمين ص٣٢ صدر عن "دار الهلال "، عام ١٩٩٣ الطبعة الثانية.

(٤) انظر: "المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين"في صفحات (٢٦-٢١-٢٠-١٩-١٦) سعيد حوى.

السلام: ((من فارق الجماعةَ قيدَ شبرٍ فقد خلع ربقةَ الإسلام من عنقهِ))[١]، وعلى كلّ مسلم ألا ينتسب لتنظيم أو جهة ليست من الجماعة؛ لأن الطاعة لا تجوز إلا لوليّ الأمر من المسلمين، وتحرم على غيرهم اختيار غيرهم»[٢].

لماذا لا يطبقون هذا الحديث على الحكام المسلمين اليوم الذين لا نعلم أن العلماء كفَّروهم بالكوم، فيكونون هم المفارقون للجماعة؛ لأن الجماعة موجودة، وهي الرعية التابعة لهؤلاء الحكام؟! لكن يحتاجون في ذلك إلى تحقيق مقدمتين:

الأولى: إثبات كفر هؤلاء الحكام.

والثانية: إثبات أن جماعتهم هي الجماعة المقصودة في الحديث.

وتحقيقهما لا يصلون إليه لأن ذلك صنعة العلماء وهم لا عالم معهم.

وسارت القاعدة على خطى الجماعة الأم، ورأت أنها هي الجماعة الحق، وهي التي يجب عليها إقامة دولة الإسلام.

صرَّح أبو بصير الطرطوسي — وهو من منظري القاعدة - بأن الجماعة التي في العراق، وأفغانستان، والتي يقصد بها القاعدة، هي الجماعة التي على الحق[٣].

وأما داعش فأبت إلا أن يكون لها نصيب من كعكعة جماعة المسلمين! فزعمت أنها هي جماعة المسلمين، لكن داعش كالعادة سبقت من قبلها، وأتعبت من بعدها، فلم تَكْتَفِ بالزعم بأنها جماعة المسلمين، بل تجاوزت إلى سل السيف، ورفع السلاح على كل من يؤسس جماعة في محيطها وشوكتها وأجرت أنهاراً من الدماء.

طبقت وبدأت برفع السلاح عندما كانت تسمى دولة العراق الإسلامية بالعراق آنذاك، وأنهت جميع التنظيمات السنية التي كانت معها في خندق واحد في دعواهم محاربة الصليب الكافر والرافضة المجوس، وأرغمتها على الدخول تحت طاعتها، وقامت بقتل كل من يعارض الانضمام إليها.

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(٤/ ١٣٠)، والترمذي (رقم ٢٨٦٣)، وابن خزيمة(رقم٩٣٠)، وابن حبان(رقم٦٢٣٣)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٨٢) وغيرهم وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترغيب والترهيب(رقم٥٥٢).

(٢) انظر: "من أجل خطوة إلى الأمام"(ص ٤٠) سعيد حوى.

(٣) انظر: "مسائل متفرقة، المسألة الخامسة" لأبي بصير الطرطوسي (ص ١٧٩).

وأهلكت آلافا من أهل السنة في سبيل تطبيق أصلهم المزعوم، أنهم جماعة المسلمين، ولما وصلت لسوريا، وأعلنت أنها دولة الخلافة المزعومة كشرت عن أنيابها في سبيل قطع كل رأس من يحوم حول كرسي الخلافة المزعوم، وهاك قول العدناني حرقوص أزارقة عصرنا، وخطيبهم، والناطق الرسمي لهم يقول: «وأقول لزعماء وقادة الفصائل، والجماعات، والأحزاب، والفرق، والتنظيمات، الذين يحاربون الخلافة: توبوا، وأوبوا، والتحقوا بركبها، وانصروها فإنها الخلافة.

أقمناها بحد السيف، وسنستمر ننسف، ونفجر، ونخرب، وندمر، نفرّق الجماعات، ونشق صفوف التنظيمات، نعم لأنه مع الجماعة لا جماعات، وسحقًا للتنظيمات، سنقاتل الحركات والتجمعات والجبهات.

سنمزق الكتائب، والألوية، والجيوش حتى نقضي بإذن الله على الفصائل؛ فما يضعف المسلمين، ويؤخر النصر إلا الفصائل.

فاعلموا أننا لا نميز بين هذه الأصناف والمقاصد، وحكمهم عندنا بعد القدرة واحد، طلقة في الرأس فالقة، أو سكينة في العنق حاذقة»[١].

من قارن بين قول المودودي: «الخروج على الجماعة خروج على الإسلام»، وقول أحمد شريف: «نحن جماعة المسلمين، فمن خرج علينا، فقد خلع طريقة الإسلام من عنقه»، وبين ما توصلت إليه داعش من أنها هي جماعة المسلمين التي من خرج عنها فهو كافر؛ يعلم أن أصل نبتة داعش نبتة إخوانية.

وقال حسن البنا: «وموقفنا من الدعوات المختلفة... أن نزنها بميزان دعوتنا فما وافقها فمرحبًا به، ومن خالفها فنحن برآء منه!!»[٢].

فالفكر الداعشي له سلف، ومتأثر بعقائد الإخوان، هذا العدناني الحرقوصي له سلف من جماعة الإخوان عندما قالوا: «إن جماعتهم هي الحق، وما سواها باطل، ومن اختلف معها فقد خرج من الإسلام».

ومكافأته عند داعش بعد القدرة واحد، طلقة في الرأس فالقة، أو سكينة في العنق حاذقة!

---

(١) انظر: "كلمة أبي محمد العدناني الشامي الناطق الرسمي لتنظيم داعش" بعنوان: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾. (مؤسسة الفرقان للإنتاج الإعلامي).

(٢) مجموع رسائل البنا"(ص١٧).

المبحث الثالث: الردود العلمية على أقوال منظري وكبار خوارج عصرنا في زعمهم عدم وجود جماعة المسلمين.

المطلب الأول: الرد على بيعة البنا لأتباعه بإقامة دولة الإسلام من أوجه:

الوجه الأول: أن البنا وأتباعه يصيحون ليلاً ونهارا أنهم على الكتاب والسنة، والسؤال الذي يفرض نفسه: هل من الكتاب والسنة تكفير الدول القائمة في بلاده؟

فكلامه له منطوق، ومفهوم، فمنطوقه أنه يزعم إقامة دولة الإسلام، ومفهوم كلامه ليس هناك دولة مسلمة على وجه الأرض، كما قال أتباعه؛ سيد قطب، والمودودي، ومن جاء بعدهم: من القاعدة، وداعش.

الوجه الثاني: كذلك مما يرد زعمه الباطل: من الذي فوّض البنا لإقامة دولة الإسلام، وأخذ البيعات من الناس؟

الوجه الثالث: كذلك مما يرد به هذا الباطل: نهي الشريعة وتشديدها في البيعة لآخر في ظل وجود حاكم آخر. قال عليه الصلاة والسلام: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما»[1].

أين الحاكمية التي يتشدقون بها ليلا ونهارا؟ أليس هذا الحديث من حكم الله من فوق سبع سموات في كل من يشق عصا الطاعة؟

الوجه الرابع: أن البنا مأمور وليس بأمير، فلماذا يطلب البيعة لنفسه في ظل بيئة فيها حاكم مسلم في رقبته بيعة له؟!

المطلب الثاني: الرد على كلام المودودي من أوجه:

الوجه الأول: أن مقتضيات الإسلام بحاجة إلى عمل جماعي.

فالجواب: إن الأمة الإسلامية عاشت خمسة عشر قرنا، وهي في عافية من الجماعات والتكتلات التي سببت لها الكوارث، ونصر الله هذا الدين بعلماء الملة، فلم تكن هناك ضرورة لإقامة جماعة أو حزب موازٍ لكيان الدول القائمة.

نعم في العصر الحاضر قد توجد حاجة لإنشاء جمعيات أو حتى جماعات لنصرة السنة وتعليم الناس أمور دينهم، ورغبة أهل الخير بنصرة الدين عن طريق الجمعيات أو الجماعات كبناء المساجد وكفالة الدعاة، وطباعة الكتب، وكفالة الأيتام، وإغاثة المنكوبين.

فهذا ليس محل الاعتراض، ولا أحد من علمائنا الأجلاء يفتي بالمنع، وفق الضوابط

---

[1] رواه مسلم في صحيحه(٣/ ١٤٨٠). في كتاب الإمارة.

التالية:

١–أن تكون من غير بيعات علنية، ولا سرية للمتسردبين أو الملثمين والمقنعين من أعلى الرأس للقدمين أو أصحاب الكنى مجهولي العين والحال.

٢– أن تخضع في أنظمتها، وقوانينها لقوانين بلادها حتى لا تقع في مخالفة عصيان ولي الأمر.

٣– أن يكون الضابط لديها في الولاء والبراء لبقية الشعب المسلم أو الجماعات، والكيانات الأخرى ضابط الالتزام بالكتاب والسنة، وليس الضابط الانتماء للحزب.

٤– أن لا يتضمن اعتقادها، ومنهجها اعتقادات فاسدة، كزعم عدم وجود جماعة للمسلمين، أو كفر الشعب المسلم حكاماً أو محكومين، ولذلك عرف عن بعض الجماعات التي سلكت المنهج السوي، وعرفت بصحة العقيدة في بلاد المسلمين، كتابة منهجها وعرضه على علمائنا الأجلاء.

مثل بعض جماعات أنصار السنة في بعض من بلاد العالم الإسلامي، كتبت منهجها وما تدين الله به، وعرضته على العلماء الأكابر، وما تم نقده استبعد.

٥– الابتعاد عن السرية في العمل؛ لأن السرية هي التي ورثت لنا السيارات المفخخة والتفجيرات الدامية.

الوجه الثاني: قول المودودي: «هذا العمل مُضَيَّق عليه ما دام سلطانُ الكفرِ مستوليًا على الحياة الاجتماعية، فلا مندوحة لإقامة الدين الكامل إلَّا أن يصبحوا كتلة متراصَّةً يردُّون عدوان من يعترض سبيلهم».

فالرد عليه:

١– لا يوجد مسلم يؤمن بالله، واليوم الآخر يحارب العمل الخيري بشقيه الدعوي والإغاثي، لكن عندما يتستر هذا العمل الدعوي، والإغاثي، ويتسربل بأهداف سرية غير معلنة فهنا ينشأ الصدام والتضييق.

٢–أما قوله: «لابد من كتلة متراصَّةً يردُّون عدوان من يعترض سبيلهم»، فهذا هو الخروج الذي شدد فيه الشارع، ونهى عنه، وقوله: «لا مندوحة لإقامة الدين إلا بالعمل الجماعي»، فقد تمت الإجابة عليه في الوجه الأول.

الوجه الثالث: قوله: «إنَّ ظهور غير واحد من الجماعات لغاية واحدة أمر لا يُستحسن؛ ولكن ليس لنا في ذلك مندوحة حتى تتكون الجماعة التي تشمل الأمة بأسرها، والتي يكون

الخروج عليها خروجًا عن الإسلام».

فالرد على هذا الزعم:

أ- أن القول بإيجاد جماعات حتى توجد الجماعة الكبرى، لا يوجد عليه دليلٌ من نصـــوص الكتاب والســـنة؛ ولم ينقل عن عالم معتبر من ســـلف الأمة أو خلفها مثل هذا القول؛ رغم حصول التفرق في الأمة من عصر نهاية القرون المفضلة؛ إلّا أنه لم يقل عالم معتبر: إنه لا وجود لجماعة المسلمين، والواجب إيجادها.

قال ابن تيمية رحمه الله: «والسُّـنّة أن يكون للمســلمين إمام واحد، والباقون نوّابه، فإذا فرض أن الأئمة خرجت عن ذلك لمعصــيةٍ من بعضــها وعجزٍ من الباقين أو غير ذلك، فكان لها عدة أئمة؛ لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفي الحقو»(١).

وانظر كيف جعل ابن تيمية رحمه الله القضية متعلقة بالأئمة، ولم يجعلها من شأن عامة الناس ولا خواصهم؛ فهذا العالم الرباني يقرِّرُ أنَّ السُّنة في أن يكونَ للمسلمين إمامٌ واحد، أمَّا خوارجُ عصرنا فيرونها أوجبَ الواجبات، بل ويرونَ قطعَ رؤوسِ المخالفين وحز رؤوسهم في سبيل هذا الأمر؛ كما نقلنا عن أبي قتادة آنفًا، والعدناني، ويرون التكفير والخروج عن الدين، كما يقول المودودي.

ب- أن الدعوة إلى إيجاد جماعات متناثرة داخل بلاد الإســـلام، ولكلِّ جماعة أمير، في ظلِّ وجود بيعات عامة أمرٌ مخالفٌ للشـــريعة، وإيجادُ دليلٍ على ذلك إنّما هو ضـــربٌ من الخيال، وشيء من المحال.

ج- أن الدعوة إلى تكوين جماعات وأحزاب، وإن تدثَّرت بدثار الإســـلام، لا تزيد الأمة إلا تفرقًا، ووهنًا وضـــعفًا، ولكل جماعة أمير، وفهم خاصٌّ للإســـلام خلاف الجماعة الأخرى! والواقع يقول: إنَّ حصـول هذا يؤدِّي إلى نتائج مخيفة، وأضـرار جسـيمة، وما أفغانسـتان عنا ببعيد.

د- أن الغالب على هذه الجماعات العمل السري، وهذا مخالف للنصوص الشرعية.

هـ- أن هذه الجماعات في نهاية الأمر تدعو أتباعها إلى خلع البيعة التي في الرقاب لحكامهم، ومبايعة بعضـــهم لبعض، والنبيُّ ﷺ يقول: ((مَن أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَن

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٤/١٧٥، ١٧٦).

يَشُقَّ عَصَاكُم أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُم فَاقتُلُوه)) [1].

و- أن الخروج على الجماعة مخالفة شرعية؛ ولكن لم يقل أحد من سلف الأمة: إن الخروج عن الجماعة خروج عن الإسلام، كما زعم المودودي، وهذا الذي فعله ما يسمى بدولة العراق والشام الإسلامية في سوريا والعراق، حيث تتهم جميع من لا ينضم إليها بالردة، والخروج من الإسلام، فتذبح المسلمين من أهل السنة كذبح النعاج، وتفتخر بذلك!! لماذا؟! لأنهم خرجوا عن الإسلام كما زعم المودودي!!.

ي- أن التجربة والبرهان أكدت أن لكل جماعة من هذه الجماعات التي سلكت هذا الطريق أميرٌ وبيعات سرية، وكل واحدة منها ترغب أن تسود عند خلو الكراسي، فمن الذي يقبل بالتنازل للآخر، هذا ما تيسر من وجوه لتفنيد أقوال المودودي.

إن هذه الشبهة عششت وباضت، وفرخت في أذهان أولئك الشبيبة حتى صارت من المحكمات في الدين، بل ينتصر لها من ينتسب للعلم، وطلبة العلم المتأثرين بعقيدة الخوارج، يقول أحدهم: «شوقنا كبير أن تكون أفغانستان النواة الأولى لإقامة الدولة الإسلامية»[2].

يقول هذا، وهو يعيش في ظل بلاد الحرمين، شهد لها القاصي والداني بما تقدمه من نصرة لهذا الدين.

المطلب الثالث: الرد على كلام سيد فضل.

حيث قال في حديث ابن عمر عن رسول الله ﷺ: ((مَن ماتَ وليس في عُنقهِ بيعة ماتَ ميتةً جاهلية))[3]: «عندي من أقوى الأدلة على وجوب سعي المسلمين في نصب خليفةٍ لهم، وهذا لا يتأتَّى إلَّا بالجهاد غالبًا، وبالتالي- أنَّ كلَّ مسلم يموت الآن - حيث لا خليفة للمسلمين - هو آثمٌ، ويلحقه الذمُّ الوارد في الحديث، ويموت مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

فالجواب على هذا الزعم بأمور:

١- هذا الخارجي المارق لم يرتَوِ من شهوة التكفير، واستحلالِ الدماء؛ فقد نقلنا تكفيره لمئات الملايين من أمة محمد، فانتقلَ إلى دائرة التأثيم، لقد أثَّم سيِّد الخوارج أهلَ القبلة جميعًا؛ إلَّا الشُّذَّاذ من المختبئين في الكهوف والمغارات؛ لأن أهلَ القبلة لم يسعَوا في إقامة الخلافةِ،

---

(١) رواه مسلم.

(٢) سفر الحوالي شرح الطحاوية ٢/٢٦٦.

(٣) سبق تخريجه.

ومجاهدة الحكام.

لقد انتقل – بهذا الهوَسِ الخارجيّ – إلى تأثيمِ الأمَّةِ بأسرِها، منذ العصر الذي حصل فيه تفرُّق الدولة الإسلامية إلى دويلات؛ فلم يكتَفِ هذا الخارجيُّ المارق بتأثيم أهلِ عصرِهِ الذين لم يجاهدوا الحكام المرتدين حسب عقيدتهم الحرورية.

وفي هذا الأصل أدخلَ في الإثم القرونَ الأولى، الذين عاصروا انقسامَ الأمة إلى دويلات، ولم يسعَوا إلى إعادة الخلافة الشاملة.

إنَّ هذه الفتوى من هذا الحروري، تدلُّ على شذوذٍ في الفكر، وشذوذٍ في الفهم، وشذوذٍ في الرأي، ووحشيةٍ في التأثيم، ونرجسيةٍ في النفس.

٢- أنَّ أهل العلم جميعًا؛ الذين أدركوا انقسام الأمة الإسلامية – منهم الإمام أحمد، وابن عبد البر، وابن قدامة، وشُرَّاح الحديث كالحافظ ابن حجر والأئمة المجتهدين، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم... وغيرهم، كلُّ هؤلاء الكوكبة من العلماء – خَفِيَ عليهم هذا الفهم الذي اخترعه سيد الخوارج.

كذلك لا دِلالة في الحديث – لا من قريب، ولا من بعيد – على هذا الفهم السقيم لا بمنطوقه ولا بمفهومه؛ فالحديثُ يتكلَّم على الترهيب من عدم لزوم الجماعة، كما يفعل هو وجماعته، وأنَّ الواجب على المسلم أن تكون في رقبته بيعة لإمامه، ويخالف بذلك أهل الجاهلية؛ الذين كانوا لا يرون البيعات والخلافة؛ إنما السلطة للقبيلة فقط، ولذلك كان الأمر عندهم أن يثورَ الجميع للسلاح عند أدنى خلاف، كما حدثَ في اختلاف قريشٍ عند بناء الكعبة، ووضع الحجر الأسود.

فمن سبق هذا الخارجي في هذا الفهم، ومن سلفه؟ كيف يخفى هذا الفهم على الأمة بأسرها، ويكتشفه طبيب جراح من مجاهيل العلم؟!

٣- أن أول من يدخل في هذا الإثم هو نفسه، فالمذكور بعد اختلافه مع ربعه تنظيم القاعدة اعتزل التنظيم، ورجع لمهنته، طبيباً جراحاً للأبدان بعد أن عمل جراحاً في دماء الأمة عقدين من الزمان، يفتي بالتكفير، واستحلال الدماء.

٤- لو تنزلنا مع الخصم الحروري بعدم وجود جماعة المسلمين، فإن الأمر النبوي والعلاج جاء في حديث حذيفة الطويل، حيث سأل رسولَ الله ﷺ: «فإن لم يكن للمسلمين جماعة ولا إمام؟» فقال له رسول الله: ((فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى

يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ))[1]، ففي هذا الحديث الرد على تأثيم سيد فضل للأمة بأمور:

أ - أنه يصح إسلام المرء رغم غياب جماعة المسلمين، وإمامهم العام الممكن، وأن صحة الإسلام لا ترتبط ببيعة إمام معين أو أمير بعينه عند تفرق جماعة المسلمين.

ب- كيف يترك رسول الله أمته تموت ميتة الجاهلية، وتقع في الإثم، ولا يأمرها أن تسعى في إيجاد جماعة للمسلمين.

هذا الشقي الخارجي يقول: إنَّ كلَّ مسلم يموت الآن-حيث لا خليفة للمسلمين- هو آثمٌ، ويلحقه الذمُّ الوارد في الحديث، ويموت مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، فلو كان عدم مبايعة إمام عند عدم وجود جماعة المسلمين وإمامهم شرًّا أو كفرًا؛ لحذره النبي ﷺ منه، ولبينه له.

والقاعدة الأصولية تقول: «لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة»، وما كان لأرحم الخلق بالخلق، وأشفق الخلق على الخلق أن يترك أمته تقع في مثل ذلك، ولا يحذرها.

جـ- قصة أبي بصير وأبي جندل وانعزالهم عن جماعة المسلمين بعلم النبي ﷺ حين أووا إلى مكان بين مكة والمدينة، ولم يتمكنوا من اللحوق بالمدينة وجماعة المسلمين، فلم يبايعوا النبي ﷺ، ولا انضموا إلى جماعة المسلمين، بسبب الشرط الذي كان في صلح الحديبية بين النبي ﷺ وكفار قريش.

وبقوا كذلك إلى أن أسقطت قريش ذلك الشرط، وتمكنوا من اللحوق بالمدينة[2].

أما أبو بصير فمات في مكانه قبل أن يتمكنوا من ذلك... فما أنكر عليهم النبي ﷺ ذلك، فضلاً عن أن يؤثمهم، بل دعا لهم.

المطلب الرابع: زعم جماعة الإخوان أنهم هم جماعة المسلمين، وما نقله القرضاوي من أن هذه المسألة كانت تتداول في السجون بين أعضاء الجماعة، وأن مكتب الإرشاد أرسل له يسأل عن هذه المسألة بعينها.

فزعم أنهم جماعة المسلمين التي يجب وجوباً عدم الخروج عليها، والخارج عليهم خلع ربقة الإسلام من عنقه، وقول البنا -وموقفنا من الدعوات المختلفة... أن نزنها بميزان دعوتنا

---

(١) رواه البخاري(رقم٣٤١١)، ومسلم(رقم١٨٤٧).

(٢) قصتهم في صحيح البخاري (كتاب الشروط) (باب الشروط في الجهاد، والمصالحة مع أهل الحرب...)

فما وافقها فمرحبًا به، ومن خالفها فنحن برآء منه!

فالجواب على ذلك من أوجه:

١- يقول الله تعالى: {قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٨٠-٨١].

قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين، ولا برهان على هذه الفرية الكبرى، ولو عاشوا قروناً.

٢- أن الجماعة نفسها على مر التاريخ حصل فيها انشقاقات في سوريا، والعراق، والسودان؛ فكيف يسمع ويطاع لها، وبنو جلدتها اختلفوا فيما بينهم، وكل منهم يدعي أنه هو الذي على منهج الجماعة الأصيل بحد زعمهم.

٣- أن الجماعة الحق، كما جاء في تفسير النصوص هي الجماعة التي تكون من أبجدياتها لزوم الكتاب والسنة، وعقيدتها وسلوكها مثل ما كان عليه النبي عليه الصلاة والسلام وأصحابه، فهل الجماعة كذلك؟

فهذا أشرف الخلق محمد صلى الله عليه وسلم لم يعده الله تعالى بسلطة أو منصب يقول الله تعالى: {وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الذي نَعِدُهُمْ} [غافر: ٧٧] لم يعده الله بالتمكين على الكفار، فغيره من باب أولى.

إن الجماعة أغلب حال مؤسسيها ورموزهم؛ صوفية قبورية أشعرية، ولا ترى فروقاً بين دعوتها، ودعوة عباد المشاهد والقباب من الرافضة وغيرهم، فكيف تكون هي جماعة المسلمين التي يجب الإنضمام إليها وتوزن بها بقية الدعوات؟!

وهذه نبذة من كلام كبار القوم تكشف لنا الوجه الحقيقي للجماعة هل هي الجماعة الحق؟!

أن مؤسسها يتفاخر بسلوك الطريقة الصوفية الحصافية يقول البنا: «التقيت بالشيخ بسيوني تلقيت الحصافية الشاذلية عنه وآذنني بأورادها ووظائفها!!.

وكنا في كثير من أيام الجمع التي يتصادف أن نقضيها في دمنهور نقترح رحلة لزيارة أحد الأولياء القريبين من دمنهور»[1].

---

[1] انظر: "مذكرات الدعوة والداعية"(ص: 27).

ويقول أيضاً حسن البنا:«وأذكر أنه كان من عادتنا أن نخرج في ذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم بالموكب بعد الحضرة كل ليلة من أول ربيع الأول إلى الثاني عشر منه، ونخرج بالموكب ونحن ننشد القصائد المعتادة في سرور كامل وفرح تام»[١].

ومن خرافات المؤسس احتفال الجماعة بمناسبة الإسراء والمعراج، يقول عباس السيسي تلميذ البنا في ٢٣ رجب ١٣٦٦هـ أقام الإخوان بالأسكندرية رواقاً تكلم المرشد البنا فيه عن مناسبة الإسراء، ومما قاله: «إن بعض الهنود يستطيع أن يدفن نفسه تحت التراب عدة أيام دون أن يتنفس الهواء، ودون أن يفقد حياته»[٢]، هذا حال المؤسس حشفاً وسوءَ كيلة، احتفال بدعي، وتمجيد للهندوس عباد البقر.

وأما توحيد الألوهية عندهم،فإن التوحيد الذي من أجله خلقت الخلائق، وبعث الرسل وأنزلت الكتب، وينقسم الناس يوم القيامة إلى أهل جنة، وأهل نار؛ فهو لا يوجد في قواميسهم أبداً، ويكفي دليلا على هذا أن الجماعة على مدى قرن من الزمان وزيادة؛ لا يوجد لديها مؤلف لهم في هذا الباب.

يروي الشيخ حسن بن عبد الوهاب البنا حفظه الله أحد الكبار المعمرين من مشايخ أنصار السنة بمصر قصة تظهر لنا حقيقة منهج الإخوان:

قد حدث لقاء تاريخي هام بين الشيخ محمد حامد الفقي-مؤسس جَماعة أنصار السنة المحمدية-، وحسن، وذلك لَما زار حسن بن عبدالرحمن البنا الشيخ حامد الفقي في مقر جماعة أنصار السنة المحمدية الكائن في حارة الدمالشة بعابدين رقم(١٠)،منذ ما يقرب من ستين سنة، وعرض حسن البنا على الشيخ حامد التعاون معه على الدعوة إلى الله، فسأله الشيخ حامد: على أي أساس وعلى أي منهج نتعاون؟

فأجاب البنا:ندعوا الناس إلى الإسلام، فقال الشيخ حامد: الكُلُّ يدَّعي الدعوة للإسلام، ولكن نحن أُمرنا أن ندعو إلى العقيدة الإسلامية الصحيحة المبنية على التوحيد الخالص والبراءة من الشرك، والتي دعا إليها الرسل جميعًا عليهم السلام، وعلى رأسهم خاتمهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فقال البنا:«نجمع الناس أولاً على الإسلام الذي يعرفه الجميع ثم ندعوهم إلى

---

[١]انظر:"كتابه مذكرات الدعوة والداعية"(ص:٥٨).

[٢]"قافلة الاخوان المسلمين"(ص١٠٩)عباس السيسي.

التوحيد»، فقال الشيخ حامد: بل ندعوهم إلى التوحيد أولاً،كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بدء الدعوة في مكة، فرد البنا: «لو دعونا الناس إلى التوحيد لانفضَّ الناس عنا»، فقال الشيخ حامد: ليس عليك هداهم، ولكن الله يهدي من يشاء».

وهذا فحوى اللقاء كما سمعتها من أكثر من واحد من إخواني من أنصار السنة القُدامى، وعلى رأسهم شقيقي الشيخ محمد، والأستاذ أحمد الغريب؛ فالخبر ثابت عن أكثر من واحد من الثقات»[١]، فالسند عالٍ، ولا عنعنة فيه، ولا تدليس.

وصدق في هذه الكلمة: أن التوحيد يفرّق؛ فهو يفرق بين الحق والباطل، والسنة والبدعة، والكفر والإسلام، يا لها من كلمة لو عقلها الإخوان.

فقد انشغلوا بشرك القصور، وتركوا لأهل السنة شرك القبور،كما يزعمون.

ولم يقف الأمر لحد عدم الدعوة لتوحيد الأنبياء والرسل، بل تجاوز الأمر إلى الدعوة للشرك الأكبر الصراح، وفي هذا يقول يقول عمر التلمساني–وهو أحد مرشديهم–:«فما لنا وللحملة على أولياء الله وزوارهم والداعين عند قبورهم ومقاماتهم... لقد أثبت القرآن صراحة:أن بقايا الصالحين وآثارهم ؛يمكن التوسل بها في استجلاب الخير ودفع الضر مهما تقادم بها العهد.

وهذه أم كلثوم[٢] عندما ظنت أن عائشة رضي الله عنها ستكرهها على الزواج من عمر[٣]، فخرجت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تستغيث به في مثواه الطاهر الكريم لينقذها ربما مما يراد بها، ولا تريده، فلا داعي إذن للتشدد في النكير على من يعتقد في كرامة الأولياء واللجوء إليهم في قبورهم الطاهرة والدعاء فيها عند الشدائد»[٤].

أيُّ خيرٍ للأمةِ يرجى من جماعة أقنومهم الأكبر يدعو للشرك الصريح، ولولا خشية الإطالة لنقلنا من كبار القوم، وعليتهم أمثلة من هذا القبيل.

---

[١] مقدمة كتاب «التفجيرات والأعمال الإرهابية والمظاهرات من منهج الخوارج والبغاة، وليست من منهج السلف الصالح» لخالد بن عثمان المصري.

[٢] أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ابن أبي قحافة ، تابعية مات أبوها وهي حمل فوضعتها أمها حبيبة بنت خارجة بعد موت أبي بكر وروي عنها جابر بن حبيب وطلحة بن يحيى والمغيرة بن حكيم وغيرهم.ترجمتها في: "الإصابة"(٧:٤٩٣)، و"أسد الغابة" (٧:٣٨٣).

[٣] انظر"المسائل المهمة فيما يحتاج إليه العاقد عند الخطوب المدلهمة" (ص: ١١٥)خطبة عمر لأم كلثوم.

[٤] انظر:"كتاب شهيد المحراب"لعمر التلمساني(ص ١٩٦–٢٠١) بتصرف يسير، وهذه القصة مكذوبة ولاتصح.

ومن مخازيهم في العقيدة يقول حسن البنا: «وليست حركة الإخوان موجهة ضد عقيدة من العقائد أو دين من الأديان أو طائفة، وعلى الرجال المؤمنين بهذا الأديان أن يتكاتفوا، وتتوجه جهودهم إلى إنقاذ الإنسانية»[١].

إذن دعوتهم ليست ضد أي عقيدة؛ سواء وثنية كالأصنام أو الكواكب أو عباد بقر، وليست ضد النصرانية الذين يقولون: «إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ»، وليست ضد اليهود المغضوب عليهم، كذلك دعوة الإخوان ليست موجهة لطوائف أهل البدع والرافضة المجوس، ويطلب زعيمهم أن يتكاتف علماء المسلمين مع عباد البقر والحجر والأوثان، وعلماء البوذية، ويتآخوا مع الرافضة والمجوس لإنقاذ البشرية.

وهذه العقيدة ليست زلة لسان، في بيان موقفهم من الأديان المنحرفة، فهذا الترابي الهالك زعيم الإخوان المسلمين في السودان يقول: «في إطار الدولة الواحدة والفرد الواحد؛ يجوز للمسلم كما يجوز للمسيحي أن يبدل دينه»[٢] .

قال الشيخ ابن عثيمين[٣] رحمه الله في الدعوة لحرية الاعتقاد: «الذي يجيز أن يكون الإنسان حراً في الاعتقاد، ويفعل ما شاء من الأديان فإنه كافر»[٤].

ولكون دعوة حسن البنا ليست ضد أي ديانة منحرفة أو عقائد مخالفة ثبت تلاقي دعوتهم مع دعوة الرافضة المجوس عباد المشاهد والقباب من أول يوم تأسست دعوة هذه الجماعة، وهاك الأدلة من كلام المؤسس، وعلية القوم عندهم، والرعاع تبعاً لهم.

سأل الأستاذُ عمر التلمساني المرشدَ العام للجماعة الشيخ حسن البّنا عن مدى الخلاف بين السنّة والشيعة، عندما رأى السيد محمد تقي القمي ينزل ضيفاً على الإخوان المسلمين في

---

[١]انظر:"قافلة الاخوان المسلمين"(١ /٢٠١١).

[٢]انظر:"الصارم المسلول في الرد على الترابي شاتم الرسول"(ص: ٣١) أحمد بن مالك.

[٣]العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى: إنه ذلك العالم الجليل والمربي الفاضل والقدوة الصالحة والطود الشامخ في العلم والزهد والصدق والإخلاص والتواضع والورع والفتوى شيخ التفسير والعقيدة والفقه والسيرة النبوية والأصول والنحو وسائر العلوم الشرعية، الداعي إلى الله بصيرة، المشهود له، انتفع بعلمه المسلمون في شتى أنحاء العالم الإسلامي، والذي أجمعت القلوب على قبوله ومحبته وفضله وعلو مرتبته، فضيلة شيخنا، فقيد البلاد والأمة الإسلامية، العلامة محمد بن صالح العثيمين – رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه الفردوس الأعلى مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً. انظر:" المعجم الجامع في تراجم العلماء وطلبة العلم المعاصرين" (ص: ٢٩٨).

[٤]انظر:"مجموعة فتاوي ابن عثيمين"(٣ ص٤٥٩).

الأربعينات، فقال: «نهانا عن الدخول في هذه المسائل الشائكة التي لا يليق بالمسلمين أن يشغلوا عن أنفسهم بها».

ثم قال له: «اعلموا أن أهل السنّة والشيعة مسلمون، تجمعهم كلمة لا إله إلا الله محمد رسول الله، وهذا أصل العقيدة، والسنّة والشيعة فيه سواء وعلى التِقاء، أما الخلاف بينهما فهو في أمور من الممكن التقريب فيها بينهما»[١].

وتأكيداً لهذا الود، والحب بين عباد المشاهد والقباب، وجماعة الإخوان يقول الدكتور علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الإيراني الأسبق، والمستشار الأعلى لمرشد النظام الإيراني علي خامنئي: «إن الإخوان المسلمين هم الأقرب إلى طهران بين كافة المجموعات الإسلامية»[٢].

صدق، وهو كذوب، كلما زادت الفجوة بين أي جماعة، وبين معتقد أهل السنة، والجماعة الصحيح قربت المسافة بين تلك الجماعة، وأهل البدع والضلالات، وقلّ الخلاف.

ويقول محمد مهدي عاكف –أحد مرشدي الإخوان– : «الإخوان يتفقون مع الطوائف الشيعة في العقيدة، أما الاختلاف فلا يكون إلا في الفروع»[٣].

القوم الذين يقولون: إن القرآن محرّف، وألفت كتب في إثبات ذلك، وأن خيار الصحابة رضي الله عنهم ارتدوا، ويرمون أمنا أم المؤمنين بما برأها الله منه؛ لا ينبغي للمسلم الانشغال بمثل هذه الخلافات الجزيئة التي يمكن التقريب فيها بينهم!!

فلا عجب أن الرافضة يعتبرون أن هذه الجماعة هي أقرب الجماعات لهم!

هذه عقيدة جماعة الإخوان في الشيعة أنهم إخوانهم، وأنهم يتفقون معهم في العقيدة، والخلاف معهم فرعي، وأما عقيدة الرافضة في أهل السنة: يقول نعمة الله الجزائري: «ورد في الأخبار أن الناصبي نجس، وأنه أشر من اليهودي والنصراني والمجوسي، وأنه كافر نجس بإجماع علماء الإمامية»[٤].

---

[١] انظر: "ذكريات لا مذكرات" (ص٢٤٩– ٢٥٠).

[٢] انظر: "كلمة ألقاها في ندوة "الحوزة الدينية والصحوة الإسلامية" عقدت في جامعة العلوم الإسلامية بمدينة مشهد شمال شرق إيران 4أبريل ٢٠١٣ نقلا عن موقع قناة العربية على الشبكة.

[٣] انظر: "إخوان اون لاين نت" (٢٠٠٤–١٠–٣)، ملاحظة: أضطر للنقل أحياناً من قادة الجماعة الحاليين؛ حتى لا يقال إن هذا منهج للجماعة قديم، وقد قيل ذلك في بعض الانحرافات التي يواجه بها بعض المتعصبة لهم.

[٤] انظر: "الأنوار النعمانية" (٢ ص٣١٦).

ومن يستغرب تلك العقيدة من أبناء المتعة فيقال له: من كفّر خير جيل أشرقت عليه الشمس فمن دونهم من باب أولى.

جماعة هذه عقيدة مؤسسها، ومرشديها ماذا يرجى منها للأمة من خير؛ إلا سلوك التصوف، ونشر البدع والخرافات، والسكوت عن الشركيات؛ بل تشجيعها؛ كما هي عقيدة بعض زعمائهم، وولوج منهج الخوارج من أوسع أبوابه.

وقصدت من هذا السرد المختصر بيان حال مؤسسي الجماعة، وصفوتهم، وقادتهم، وليس القضية تثريب.

إن قواعد الإســـلام الكبرى التي يدور عليها رحى الدين تأبى أن تكون فرقة هذه حالها هي جماعة المسلمين، فلم تحقق هذا الشرط حتى نسلم لها بهذا الزعم.

٤- مـن لـوازم هـذا القـول الباطـل أنهـم هـم المسـلمون، وغـيرهم غـير مسـلمين، فهـل يقولون بهذا؟

فإن قالوا به فتلك مصـيبة، وإن لم يقولوا به ويلتزموه؛ بطل زعمهم أنهم هم المســلمون، فهم يدورون بين أمرين أحلاهما مر وعلقم.

٥- من اللوازم الباطلة لهذا الاعتقاد: اسـتباحة دماء المسـلمين؛ لأن الخارج عليهم خارج عن جماعة المسلمين وهو الذي تفعله داعش اليوم كما سننقله إن شاء الله.

٦- من أهم المؤاخذات على هذا الاعتقاد الباطل: دخولهم في نصـوص الوعيد التي تنهى عن شـق عصـا الطاعة، وتفريق كلمة المسـلمين بتكوينهم جماعة مع وجود بيعة في رقابهم للحاكم هناك.

إنهم لا ســلطان لهم ولا ولاية على أحد ســوى جماعتهم نوعاً ما، فكيف يكونون هم جماعة المسلمين؟!؛ لأن من شرط جماعة المسلمين أن تكون لها سلطة، وبيعة عامة، وحسن البنا، وغيره من قياداتهم لهم بيعة في رقابهم للحاكم المصري آنذاك، ويصرحون بهذا.

٧- وأما تنزيلهم الخارج عليهم منزلة الخارج عن الإســلام، وخلَعَ ربقة الإســلام اسـتنباطا من النصــوص الواردة في ذلك، فهذا من التلاعب بنصــوص الوحيين، فهذا النص وأمثاله خاص بالحاكم المسلم المتمكن، صاحب الشوكة، المطاع في بلده، أما جماعةٌ أفرادها مأمورون، وليسوا بأمراء، ولا شوكة لهم ولا منعة، فهذا الحديث بُعده عن تنزيله في حق جماعته كبعد المشرق عن المغرب.

المطلب الخامس: الرد على كلام سعيد حوى، وهو من كبار منظري الجماعة.

يقول: «إن حركة الإخوان المسلمين هي الجماعة التي ينبغي على المسلم أن يضع يده في يدها»[1]!

والصحيح أن يقال عند العارفين ببواطن الأمور: أن يفر منها فراره من الأسد.

ويقول أيضا: «وإذا كانت الجماعة هذا شأنها فلا يجوز لمسلم الخروج منها»! قال عليه السلام: ((من فارق الجماعةَ قيدَ شبرٍ فقد خلع ربقةَ الإسلام من عنقهِ))، وعلى كلّ مسلم ألا ينتسب لتنظيم أو جهة ليست من الجماعة؛ لأن الطاعة لا تجوز إلا لولىّ الأمر من المسلمين، وتحرم على غيرهم اختيار غيرهم»[2].

والرد عليه بأمور:

١- الدعاوي إذا لم يقم عليها دليل فأبناؤها أدعياء، وبسهولة جدا أن تقول أي جماعة في الساحة الإسلامية لجماعة الإخوان: نحن جماعة المسلمين التي يجب الانضمام إليها، وعدم الخروج عليها، ومن لم يبايعهم فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، فما هو جوابهم عن ذلك؟

وأما استشهاده بحديث: ((من فارق الجماعةَ))، فهذا من التلاعب بنصوص الوحيين، فهذا النص وأمثاله خاص بالحاكم المسلم المتمكن، صاحب الشوكة المطاع في بلده، فهذا الحديث بُعده عن تنزيله في حق جماعته كبعد المشرق عن المغرب كما قلنا.

٢- أن جماعته خرجت على الحاكم عدة مرات، ألا ينطبق عليهم هذا الحديث، وأنهم خلعوا ربقة الإسلام؟!

المطلب السادس: الرد على ضلالات القطبين سيد وأخيه محمد قطب من أوجه:

الوجه الأول:تكفيره للأمة الإسلامية على بكرة أبيها بقول سيد قطب: «إن وجود الأمة المسلمة يعتبر قد انقطع منذ قرون كثيرة!».

الوجه الثاني:تفسيره للتوحيد بتوحيد الحاكمية –كما هو معتقد الخوارج- بقوله: «هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض، وعلى أخصّ خصائص الألوهية، وهي الحاكمية!».

فرفع شعار الحاكمية شعار أسلافه من قبل الأوائل فهي أول كلمة نطقوا بها.

---

(١) انظر: "المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين"في صفحات (٢٦-٢١-٢٠-١٩-١٦) سعيدحوى.

(٢) من أجل خطوة إلى الأمام"(ص ٤٠) سعيد حوى

والذي عليه أئمة أهل السـنة وعلماؤها أن التوحيد هو إفراد الله بالعبادة، وبكل ما يختص به، ومعنى «لا إله إلا الله» لا معبود بحق إلا الله.

الوجه الثالث: دعوته للخروج وسفك الدماء بقوله: «ليس الطريق أن تخلص الأرض من يد طاغوت روماني، أو طاغوت فارسي، إلى يد طاغوت عربي... فالطاغوت كله طاغوت».

وهذه طريقة الخوارج والدواعش، وهو من أعظم الأمور التي تعاني منها الأمة الإسلامية، وشوهوا بذلك سمعة الإسلام، ونفروا غير المسلمين من الدخول فيه.

الوجه الرابع:ثم ختم كلامه بضلاله السابق وهو تفسير التوحيد وكلمته بتوحيد الحاكمية فقال: «إن كلمة لا إله إلا الله مدلولها الحقيقي هو ردّ الحاكمية لله، وطرد المعتدين على سلطان الله...».[1]

فالرد على هذه الضلالات مجتمعة:

لا ينبغي لمسلم أن يهون من مسائل الحكم بما أنزل الله، ولا أحد يستطيع أن يقول إن الحاكمية ليست من خصوصياته، لكن جعله معنى التوحيد، ومعنى كلمة التوحيد، والدندنة حول الحاكمية، وتكفير الناس حكاماً ومحكومين؛ هو دين الخوارج الأوائل، توحيد السياسين والجماعات الحزبية؛ أما التوحيد الذي من أجله أنزلت الكتب، وبعث الرسل، وقطعت الرقاب، وانقسم الناس إلى أشقياء وسعداء، فهذا غير موجود في قواميسهم.

قال بن تيمية رحمه الله: «أما التوحيد الأول الذي ذكره– أي الهروي – فهو التوحيد الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب وبه بعث الله الأولين والآخرين من الرسل قال تعالى: {وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ} [الزُّخْرُف:٤٥]، وقال تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ}[النحل:٣٦]، وقال تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ}[الأنبياء:٢٥]، وقد أخبر الله تعالى عن كل من الرسل مثل نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم؛ أنهم قالوا لقومهم:{اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ}[الأعراف:٨٥]، وهذا أول دعوة الرسل وآخرها قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث

(١) انظر: "التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين"(ص ٧٢).

الصحيح المشهور: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله»[1]، وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح أيضاً: «من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة»[2]، وقال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»[3]، والقرآن كله مملوء من تحقيق هذا التوحيد والدعوة إليه، وتعليق النجاة والفلاح واقتضاء السعادة في الآخرة به»[4].

الوجه الخامس: يقال لمحمد قطب ماهي التربية التي تزعم تربية الناس عليها فلا يعرف له درس واحد في مشوار حياته باستثناء دروسه بالجامعة!

ماهي القاعدة المطلوبة ذات الحجم المعقول التي يريد الوصول إليها؟

المطلب السابع: الرد على ضلالات داعش:

لقد تأثر أتباع داعش بلا شك بشبهة جماعة الإخوان في وجوب إيجاد جماعة المسلمين، ولكن داعشاً سبقت من قبلها، وأتعبت من بعدها في الاعتقادات السابقة ونتائجها، وتميز الدواعش عن بقية الجماعات الأخرى بأمرين واضحين للعيان:

١-أنها حملت السلاح على العالم كله بلا استثناء من شرقه لغربه، ومن شماله لجنوبه، وأخذت تقتل، وتقاتل من تستطيع مقاتلته ممن حولها، ومن كان بعيدا فتفجر هنا وهناك، أو توعز لأتباعها بما اصطلح عليه عمليات الذئاب المنفردة، حيث توعز لكل من يعتنق مبادئها، وفكرها، وهو مقيم في بلده أن يقوم بعملية انتحارية أو عملية منتهاها الانتحار كعملية الدهس التي يقوم بها بعض الأتباع أو قتل شخصين أو ثلاثة، وأحيانا لا يتحقق شيء من ذلك، وغالب هذه العمليات تنتهي بمقتل أصحابها دون الوصول لمرادهم.

٢- ومما تميزت به داعش عن غيرها في هذه الشبه أنها أنزلت أحاديث الفتن على جماعتها، فلم تكتف بالزعم أنها جماعة المسلمين، بل سلّت السيف، فتجاوزت إلى تنزيل أحاديث الفتن على الجماعة، فهي الجماعة المقاتلة التي تسلم الراية للمهدي ثم عيسى، وهي الخلافة الراشدة

---

[1] رواه البخاري في صحيحه(رقم٢٥)، ومسلم في صحيحه(رقم٢٢).

[2] رواه مسلم في صحيحه(رقم٥٦).

[3] رواه البخاري في صحيحه(رقم١٢٣٨)، ومسلم في صحيحه(رقم٩٢).

[4]انظر:"منهاج السنة النبوية"(٥/ ٣٤٧).

التي بشـــر بها النبي عليه الصـــلاة والســـلام، وهي صـــاحبة الملاحم التي تقاتل الروم، وتفتح القسطنطينية وروما...

قال قاضـي الدولة الإسـلامية أبو سـليمان العتيبي: «إن من تخاريفهم صـنعهم ثلاثة منابر للمهدي: واحد له بمكة، والثاني منبره بالمدينة، والثالث له ببيت المقدس؛ حتى يخطب عليها»[1].

وأقسـم بعض رموزهم على أن ظهوره سـيكون في بضـعة أشـهر، وسـوف يقاتل مع دولتهم[2].

وسموا الوكالة التي تنقل أخبارهم بوكالة أعماق، تيمناً بحديث رســـول الله: «ينزل الروم بالأعماق»، وهو مكان وقوع الملاحم بين المسـلمين وأعدائهم، وسـيأتي سـرد الحديث كاملا عند تفنيد ضلالتهم.

وقاموا بقتل وذبح بعض النصـارى في مرج دابق استعجالاً لنزول الروم، وكانوا حريصـين جدًّا على بسـط نفودهم على منطقة الأعماق بسـوريا، وقاتلوا وقضـوا على كثير من الكتائب والتشـكيلات حتى وصـلوا لمبتغاهم، ثم بعد قرابة السـنتين طارت منهم تلك المنطقة بكاملها التي رتبوا عليها أحلامهم وأمانيهم، وطردوا منها شر طردة فأصبحت توقعاتهم أضغاث أحلام، وتحتاج هذه الجزئية من البحث لوقفة مع حديث: نزول الروم بالأعماق، فإن ألفاظ الحديث لا تتوافق مع زعمهم أنهم جماعة المسلمين ودولة الخلافة.

ويأبى الله ورســوله أن تكون جماعة أحلى شـرابهم دماء أهل القبلة، وأنيســهم أشــلاء المصلين من المسلمين هي جماعة المسلمين.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُـولَ اَللَّهِ ﷺ **قَالَ**: «لَا تَقُومُ اَلسَّـاعَةُ حَتَّى تَنْزِلَ اَلرُّومُ بِالْأَعْمَاقِ[3]، أَوْ بِدَابِقٍ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِمْ جَيْشٌ مِنْ اَلْمَدِينَةِ، مِنْ خِيَارِ أَهْلِ اَلْأَرْضِ يَوْمئِذٍ، فَإِذَا تَصَـــافُّوا قَالَتْ: الرُّومُ: خَلُّوا بَيْنَنَا وَبَيْنَ اَلَّذِينَ سَـبَوْا مِنَّا، نُقَاتِلُهُمْ فَيَقُولُ الْمُسْـلِمُونَ: لَا، وَاللَّهِ لَا نُخَلِّي بَيْنَكُمْ

---

(١) وهذا إسراف وترف، فهلا كان منبرا واحدا يكفي! ثم لماذا العجلة في صنع المنبر!!

(٢) انظر: "رسالة قاضي الدول الإسلامية" تأليف: أبي سليمان العتيبي ربيع الثاني، ١٤٢٨هـــ منتدى الحسبة الإلكتروني.

(٣) الأعماق، أو بدابق"، الأعماق بفتح الهمزة، وبالعين المهملة، ودابق: بكسـر الباء الموحّدة، وفتحها: موضعان بالشّام بقرب حلب.

وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا فَيُقَاتِلُونَهُمْ فَيَنْهَزِمُ ثُلُثٌ لَا يَتُوبُ اَللَّهُ عَلَيْهِمْ أَبَدًا، وَيُقْتَلُ ثُلُثُهُمْ أَفْضَلُ اَلشُّهَدَاءِ عِنْدَ اَللَّهِ وَيَفْتَحُ اَلثُّلُثُ لَا يُفْتَنُونَ أَبَدًا، فَيَفْتَحُونَ قُسْطَنْطِينِيَّةَ فَبَيْنَمَا هُمْ يَقْتَسِمُونَ الغَنَائِمَ، قَدْ عَلَّقُوا سُيُوفَهُمْ بِالزَّيْتُونِ إِذْ صَاحَ فِيهِمْ اَلشَّيْطَانُ: إن الشيطان قد خلفكم في أهليكم فَيَخْرُجُونَ وَذَلِكَ بَاطِلٌ، فَإِذَا جَاءُوا اَلشَّامَ خَرَجَ فَبَيْنَمَا هُمْ يُعِدُّونَ لِلْقِتَالِ يُسَوُّونَ اَلصُّفُوفَ؛ إِذْ أُقِيمَتْ اَلصَّلَاةُ، فَنَزَلَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّهُمْ، فَإِذَا رَآهُ عَدُوُّ اَللَّهِ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ اَلْمِلْحُ فِي اَلْمَاءِ، فَلَوْ تَرَكَهُ لَانْذَابَ حَتَّى يَهْلِكَ، وَلَكِنْ يَقْتُلُهُ بِيَدِهِ، فَيُرِيهِمْ دَمَهُ فِي حَرْبَتِهِ».[1]

والجواب على هذه الشبهة بأمور:

أولاً: من أكثر أبواب ضلال الجماعات محاولتها إسقاط أحاديث الفتن على نفسها، وقد حدث هذا الأمر كثيراً في هذه الأمة، فكم من دولة أو جماعة أو فرقة أو حزب حاولوا أن يسقطوا أحاديث الفتن والمبشرات من المغيبات على زمانهم.

والجواب: إن على الجماعة المسلمة الحقة الأخذ بالأسباب، ثم تفوض أمرها إلى الله، وإذا أراد الله أن يكون النصر على يد جماعة أو دولة، فلابد أن يقع، فسوف تنزل الأحاديث من تلقاء نفسها عليهم مباشرة.

أما أن تأتي فرقة من الفرق، منهاجها وسلوكها على غير منهاج النبوة، وليس في صفوفهم العلماء، تأتي للأحاديث وتفسرها بما يوافق الهوى، وتحاول لَيَّ أعناق النصوص حتى تنطبق على تلك الفرقة أو الجماعة، فهذا منتهى الفشل والضلال؛ هو دليل الفشل؛ لأنها تريد أن تثبت أحقية دعوتها بتخيل وتخييل أنها صاحبة المبشرات الغيبية، وهذا تلجأ إليه لتغطي خلو دعوتها من حجة، وهو دليل الضلال؛ لأن الأيام أثبتت أن الأمة لا تحتلب من مثل هذه السفسطة إلا دما، وتدفع ثمن هذه الضلالات من أمنها، ودمائها، وأعراضها، وأموالها، وما حادثة جهيمان عن الأذهان ببعيدة.

ثانيا: شرح مختصر للحديث ليتبين المراد:

هذا الحديث لم يقع لأنه متناغم مع خروج الدجال، ونزول المسيح، بل هو خبر فيه أن جيشاً يخرج من مدينة ما، ينزل بموضع يقال له: دابق، أو الأعماق، ويتواجه المسلمون مع عدو محارب للإسلام وأهله.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه(رقم٢٨٩٧).

وهذا الجيش سبب مجيئه هو الانتقام من جماعة من جماعات المسلمين سبق أن حاربت فرقة الكفار التي نزلت بالأعماق وسبت منها، والدليل على أن هذا هو غرضهم الأساسي هو قولهم: «خلوا بيننا وبين الذين سبوا منا»، في موقعة سابقة للمسلمين، يعني لم نأت إلا لهذا الغرض، فيقول: المسلمون: «لا والله، لا نخلي بينكم وبين إخواننا»، فينهضون لقتال الروم، فيقتتلون حتى يفتح الله لهذه الفئة المؤمنة.

وظاهر الحديث أن هذه الوسائل الحديثة للحرب ستذهب وتنضب، من طائرات وصواريخ وقنابل ذكية، وغبية، وجميع الأسلحة الحديثة، وتتغير الأحوال، وتعود حياة الناس ووسائل الحياة إلى ما كانت عليه قديماً.

ووجه الدلالة قوله عليه الصلاة والسلام: ((قَدْ عَلَّقُوا سُيُوفَهُمْ بِالزَّيْتُونِ))، قال شيخنا محدث الديار النبوية الشيخ عبدالمحسن البدر في رده على من ينكر عودة القتال بالسيوف، والسهام قال: «كل الآلات الحديثة قوام أمرها على مادة النفط، ولو نضب لتوقف كل شيء من هذه الأشياء الحديثة»[1].

ثالثاً: الرد على ضلالات داعش من لفظ حديث فتح القسطنطينية، فواضح جدا من ألفاظ الحديث[2]:

الوجه الأول: الحديث يشير إلى وجود جماعتين من أهل الإسلام، وليست جماعة واحدة، وداعش يدَّعون الخلافة الراشدة، والإقرار بهذا التقسيم الثنائي يبطل ادعاءهم أنهم جماعة المسلمين اليوم، والواجب على أهل القبلة منابذتهم ورفع السيف عليهم.

والجماعتان في الحديث هما:

أ-الجماعة المسلمة الاولى هي الجماعة التي تخرج من مدينةٍ ما، وتقف بوجه الروم، و ليس لمحاربتهم، ولكن لمنع الكفار من مهاجمة الجماعة المسلمة الثانية التي اتهمت بالسبي.

ب-الجماعة المسلمة الثانية وهي الجماعة التي جاء الروم لحربهم وهم الذين سبوا من الروم.

فهذه الجماعة المسلمة الثانية قامت بسبي عدد من النصارى فجاء الروم لفك أسرى النصارى ومقاتلة الجماعة المسلمة الثانية.

---

(١) الحديث شرح سنن النسائي شريط رقم (٣٨٩).

(٢) أصل هذه المادة أستفدتها من رد لمجهول على الشبكة لما يسمى شرعي تنظيم النصرة وكما قال أهل العلم يستفاد من ردود اهل البدع في إسقاط أقوال بعضهم لبعض.

الشاهد: أنه توجد جماعتان، والدواعش ومن سلك مسلكهم يزعمون أنهم جماعة واحدة عند قدوم الروم.

وعلى خوارج عصرنا من الدواعش اختيار أي الجماعتين هم.

فإن قالوا: إنهم من يحارب الروم فمعنى ذلك أن هناك جماعات أخرى مسلمة تجاهد غيرهم، وهي التي سبت أسرى من النصارى، والروم جاؤوا لقتالهم، وليس الدواعش.

والمعطيات والواقع أن هذا الزعم بعيد جدا عن التنظير لسببين.

السبب الأول: لا يعقل أن الروم يقولون للدواعش: نحن لا نريدكم، ولستم المعنيين بالغزو، هذا من المحال.

السبب الثاني: أن الجماعة الأولى تقول بالحرف الواحد: «لَا، وَاللَّهِ لَا نُخَلِّي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا، فَيُقَاتِلُونَهُمْ»، ولا يوجد مسلم على وجه الأرض عنده ولاء لخوارج البغدادي، ويدافع عنهم ويصفهم بهذا الوصف.

نعم إن الجماعة التي تقول: «وسنستمر ننسف ونفجر ونخرب وندمر، نفرّق الجماعات، ونشق صفوف التنظيمات، نعم لأنه مع الجماعة لا جماعات، وسحقًا للتنظيمات، سنقاتل الحركات والتجمعات والجبهات.

سنمزق الكتائب والألوية والجيوش حتى نقضي بإذن الله على الفصائل، فما يضعف المسلمين ويؤخر النصر إلا الفصائل.

فاعلموا أننا لا نميز بين هذه الأصناف والمقاصد، وحكمهم عندنا بعد القدرة واحد، طلقة في الرأس فالقة، أو سكِّينة في العنق حاذقة».

والجماعة التي أشهى شراب لها دم المسلم، وخير أنيس لها أشلاء أهل القبلة غير جديرة أن يحمل المسلمون الصادقون آنذاك همَّ الدفاع عنهم.

وإذا قال خوارج البغدادي: إنهم الجماعة الثانية التي سبت النصارى، والتي من أجلها جاء الروم.

فقد تورطوا ورطة كبيرة بنص الحديث، وهي أنهم ليسوا من الجيش الذي تفتح له القسطنطينية وغيرها، وليست هي الطائفة المنصورة بإذن الله.

ومعنى هذا الكلام: أنه توجد جماعات مسلمة غيرهم، ويستحيل أن يكون غلاة البغدادي هم الجماعتين في وقت واحد.

فلو كانوا هم من سبوا النصارى، واجتمعوا في دابق، فالروم يقاتلونهم مباشرة، ولا يقولون: «خلوا بيننا وبين الذين سبوا منا».

فالقول بأن غلاة البغدادي هم نفس الجماعتين باطل، ومتناقض، ويترك الجواب لغلاة الدواعش.

فإن قالوا بالقول الأول بطل زعمهم أنهم جماعة المسلمين؛ لوجود طائفة أخرى تقاتل النصارى، وتنفذ حكم الله فيهم من السبي والقتل.

وإن قالوا: بل هم الجماعة الثانية التي سبت، وجاء من أجلها الروم، فهم ليسوا دولة الخلافة وليسوا الطائفة التي تفتح البلدان، وتقتسم الغنائم، ونترك لهم الخيار ليختاروا أي العلقمين شاؤوا.

المبحث الرابع: وقفات مع أهم كتاب أصل لهذه القاعدة الخارجية: عدم وجود جماعة للمسلمين.

قبل نقد الرسالة، وكشف عوارها بالنقل منها، وبيان زيف ما ادعاه صاحبها، وبطلان ما انتهى إليه، ننبه على تنبيهات تتعلق بالرسالة، وهي أنها رسالة جامعية لصاحبها حسين

جابر، نوقشت في هذه البلاد! وفي جامعة من كبرى الجامعات الإسلامية[1].

باسم الطريق لجماعة المسلمين ثم خرج ككتاب، وهو أخطر شيء أصّل لهذه القاعدة على حد علمي، فيها لي لأعناق النصوص، ولم يأبه لنصوص الوحيين انتصاراً لحزبيته، وبدعته الحرورية، وحملت من الطوام والمخالفات الشرعية ما يندهش منها لب المسلم.

ومما يزيد القلب كمداً أنها رسالة علمية أعطي الباحث بها أعلى الدرجات.

هذه الرسالة تؤكد كلام أميرنا الراحل أسد السنة نايف بن عبد العزيز غفر الله له حيث قال: «أقول لك بصراحة: إن الإخوان المسلمين أساؤوا للمملكة كثيراً، وسببوا لها مشاكل كثيرة، هم سبب المشاكل في عالمنا العربي، وربما في عالمنا الإسلامي.

إن الإخوان المسلمين لما اشتدت عليهم الأمور، وعلقت لهم المشانق في دولهم لجؤوا إلى المملكة، وتحملتهم، وصانتهم، وحفظت حياتهم بعد الله، وحفظت كرامتهم، ومحارمهم وجعلتهم آمنين.

فتحنا أمامهم أبواب المدارس وفتحنا لهم الجامعات، ولكن للأسف لم ينسوا ارتباطاتهم السابقة فأخذوا يجندون الناس وينشئون التيارات».

وهذه الرسالة العلمية هي من تجنيد الناس، وتكوين التيارات.

اللهم أنزل سحائب رحمتك، ومغفرتك، ورضوانك على قبره فقد سبق عصره في فهم هذه الجماعة.

كذلك مما يؤكد هذا الكلام ما يقوله أبو مصعب السوري: «ونظرا إلى أن دعوة الإخوان المسلمين كانت قد انتشرت بشكل واسع في أوساط المعلمين، وكثير من أولئك المدرسين من دعاة الإخوان أو المتأثرين بدعوتهم... فكان هذا من أهم أسباب حمل الدعوة الأم، وهي الركن الأساسي في الصحوة السياسية والجهادية من بعد إلى تلك البلاد.

وكان هذا الفكر الحركي الذي تكون داخل حركة الإخوان المسلمين، ثم تطور واستقل وتميز في الفكر (القطبي) – نسبة إلى سيد قطب– وكذلك ساهمت كتابات أخيه الأستاذ

---

[1] هذه الرسالة اختفت من أروقة الجامعة بشكل مريب وقد بذلت الوسع في البحث عنها في كافة مظان وجودها وأخبرت أنها سحبت.

محمد قطب من بعده[1]

,محمد قطب جاء لبلاد الحرمين من عقود، وله مهمة سرية خاصة لم يوضحها التنظيم، وجاءت فيها أشـــارات بقول العشـــماوي في التاريخ الســـري لجماعة الإخوان المســـلمين (ص١٠٩): «ولما سألناه –يعني سيد قطب– عن الأستاذ محمد قطب، قال: اتركوا محمداً فله مهمة أخرى !!!»أ.هـ[2] الله أعلم ماهي المهمة الموكلة له؟

وما أضيف إلى هذه المدرسة من كتابات كُتَّاب الإخوان المسلمين في السبعينات من مختلف البلاد... أحد شطري مكونات فكر التيار الجهادي المعاصر»[3].

سبحان الله كلامه متطابق مع كلام سمو الأمير نايف رحمه الله الذي نقلناه آنفاً.

وهذ الرســالة العلمية يصــدق عليها أن ظاهرها الرحمة، رســالة علمية تثري باباً من أبواب العلم، وباطنها العذاب؛ لأنها تدعو شــباب بلاد التوحيد للانضــمام لجماعة ســرية، وخلع البيعات التي في رقابهم، وإعطائها لمرشــديهم، وعند اســتعراض أقواله، يتأكد صــحة هذا الاستنتاج.

وحتى يعلم القاصـــي والداني أهمية الرســالة لدى جماعة الإخوان أنه تولى طبعها في الكويت العام ١٩٨٤ مكتبتهم "دار الدعوة"، ثم توالت طبعاتها في مصــر حتى إنه صــدرت منها ٤ طبعات خلال ٤ أعوام فقط (١٩٩٠–١٩٨٧)، ويكفي لإدراك أهمية هذا الكتاب عندهم معرفة أنّ من قدم له القيادي الإخواني التاريخي المســتشــار علي جريشــة، وقد درَّس بجامعاتنا.

كيف لا تتولى طبعها جماعة الإخوان، والباحث أثم الأمة كلها إن لم تنضــم إليها، ويعطى أعلى معايير التقييم لرسالته من الجامعة الكبرى التي ناقشت رسالته نصرة لما توصل إليه.

المؤاخذات على هذا الكتاب:

أولا: قال في أولها: "هدف البحث هو أن أبين عدم وجود جماعة للمســلمين اليوم، وأنه واجب على المسلمين كافة إقامتها، وأن هذا الواجب فرض العصر على كل الأمة حتى تقوم

---

(١) ومحمد قطب أشرف على عدد من الرسائل العلمية في الجامعات السعودية ليست بالقليلة.

(٢)انظر: "التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين" (ص١٠٩).

(٣) انظر: "دعوة المقاومة الإسلامية العالمية"(ص٦٩١) أبو مصعب السوري.

دولة الاسلام»[1].

فالجواب: قوله: «عدم وجود جماعة للمسلمين».

الرد عليه من أوجه:

الوجه الأول: أن الناس منذ زمن الإمام أحمد إلى اليوم، ما اجتمعوا على إمام واحد، ولم يقل أحد من العلماء، أن البيعة لا تنعقد، إلا إذا كان الحاكم إماما لجميع أقطار المسلمين.

ومقتضـــى هذه الفرية: أن الناس منذ زمن الإمام أحمد إلى اليوم، يموتون وليس في أعناقهم بيعة، فيموتون ميتة جاهلية، ومجرد تصور ذلك؛ كاف في إبطاله عند من يعقلها.

وقال الشـــيخ ابن عثيمين – رحمه الله –: «ومنذ أزمنة بعيدة، من زمن الأئمة، والناس مفترقون، كل جهة لها إمام، وكل إمام مســموع له ومطاع بإجماع المســلمين، لم يقل أحد من المســلمين: إنه لا تجب الطاعة إلا إذا كان خليفة واحداً لجميع بلاد الإســلام، ولا يمكن أن يقول أحد ذلك؛ لأنه لو قيل بهذا، ما بقي للمسلمين الآن إمام، ولا أمير، ولمات الناس كلهم ميتة جاهلية؛ لأن الإنسان إذا مات، وليس في عنقه بيعة؛ فإنه يموت ميتة جاهلية».

قال الشيخ صالح آل الشيخ في شرح العقيدة الواسطية: «المسلمون أجمعوا ـــ بلا نكير ولا اختلاف ـ على انعقاد الإمامة الشرعية لإمامين: هما: إمام بني العباس في بغداد، وإمام بني أمية في الأندلس، ومضـــت الأمة على ذلك قروناً، وكل واحد من هذين الإمامين العلماء وأئمة الســـنة في بلده يقولون: هذا الإمام الذي تجب بيعته ويحرم الخروج عليه، وهذا إجماع منهم على أن البيعة لا يشترط لها الخلافة الراشدة العامة، بل البيعة منوطة بمن ولي الأمر، لأن البيعة تتجزأ حسب البلد، بحسب الوالي»[2].

فهذا الأصل الذي قامت عليه رسالته باطل، وما بني على باطل فهو باطل.

الوجه الثاني: أن أكابر أهل العلم أهل الفقه والنظر من علماء الســنة عاصـروا تشـرذم الأمة وتفرقها من عهد الإمام أحمد، فلم يبطل أحد منهم الولايات القائمة حتى نبتت في عصـــرنا نابتة الخوارج، فادعوه، ومر معنا كلام شيخ الإسلام.

الوجه الثالث: نقل أهل العلم الإجماع على صـحة الولايات عند تعددها، وممن نقل الإجماع شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله حيث قال: «الأئمة مجمعون من كل مذهب

(١) انظر: (ص١١الطريق لجماعة المسلمين حسين جابر).

(٢) انظر:شرح الواسطية الشيخ صالح آل الشيخ (٢-٣٤٢)

على أن من تغلب على بلد أو بلدان، له حكم الإمام في جميع الأشـياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحداً من العلماء من الأحكام إلا بالإمام الأعظم».[١]

وقـال الشـوكاني – رحمـه الله –: «لا بأس بتعـدد الأئمـة، والسـلاطين، ويجـب الطاعـة لكـل واحـد مـنهم بعـد البيعـة لـه علـى أهـل القطـر الـذي ينفـذ فيـه أوامـرُه ونواهيـه، وكـذلك صـاحب القطـر الآخـر، فـإذا قـام مـن ينازعـه في القطـر الـذي ثبـت فيـه ولايتـه، وبايعـه أهلـه، كـان الحكـم فيـه: أن يُقتـل إذا لم يتـب، ولا تجـب علـى أهـل القطـر الآخـر طاعتـه... فـاعرف هـذا، فإنـه المناسـب للقواعـد الشـرعية، والمطـابق لمـا تـدل عليـه الأدلـة، ودع عنـك مـا يُقـال في مخالفتـه، فـإن الفـرق بـين مـا كانـت عليـه الولايـة الإسـلامية في أول الإسـلام، ومـا هـي عليـه الآن، أوضـح مـن شمـس النـار، ومـن أنكـر هذا، فهو مباهت، لا يستحق أن يُخاطب بحجة، لأنه لا يعقلها»[٢].

وقـال العلامـة الصـنعاني رحمـه الله تعـالى في شـرح حـديث أبي هريـرة ﷺ مرفوعـاً: ((من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات فَمِيتَتُهُ ميتَةٌ جَاهلية)).

«قولـه: «عـن الطاعـة» أي: طاعـة الخليفـة الـذي وقـع الاجتمـاع عليـه، وكـان المـراد خليفـة أي قطـر مـن الأقطـار، إذ لم يُجْمِـعِ النـاس علـى خليفـة في جميـع الـبلاد الإسـلامية مـن أثنـاء الدولـة العباسـية، بـل اسـتقل أهـل كـل إقليم بقـائم بأمـورهم، إذ لـو حُملَ الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الإسلام لقَلَّت فائدتُهُ.

وقولـه: «وفـارق الجماعـة» أي: خـرج عـن الجماعـة الـذين اتفقـوا علـى طاعـة إمـام انتظم به شملهم، واجتمعت به كلِمَتُهُمْ، وحاطَهُم عن عدوهم»[٣].

قـال المـازري[٤] في «المعلـم بفوائـد مسـلم»: «العقـد لإمـامين في عصـر واحـد لا

(١) انظر: "الدرر السنية"(٩٣٢/٧).

(٢) انظر: " السيل الجرار"(٥١/٤).

(٣) انظر: "سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام"(٤٩٩/٣) ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٤) محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، أبو عبد الله: محدث، من فقهاء المالكية. نسبته إلى (مازر) بجزيرة صقلية، له (المعلم بفوائد مسلم)، وهو ما علق به على صحيح مسلم، حين قراءته عليه سنة ٤٩٩

يجوز، وقد أشار بعض المتأخرين من أهل الأصول إلى أن ديار المسلمين إذا اتسعت وتباعدت، وكان بعض الأطراف لا يصل إليه خبر الإمام ولا تدبيره، حتى يضطروا إلى إقامة إمام يدبرهم، فإن ذلك يسوغ لهم» اهـ[١].

قال العلامة محمد العثيمين – رحمه الله-: «ومن القواعد العامة في الشريعة الإسلامية أن الله يقول: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}[٢] فإذا لم يوجد خليفةٌ للمسلمين عموماً فمن كان ولي أمر في منطقة. فهو ولي أمرها»[٣].

من ذلك قول العلامة ابن الأزرق المالكي[٤]: إن شرط وحدة الإمام بحيث لا يكون هناك غيره لا يلزم مع تعذر الإمكان.

قال ابن عَرَفَة[٥] فيما حكاه الأُبِّيُّ عنه: «فلو بعد موضع الإمام حتى لا ينفذ حكمه في بعض الأقطار البعيدة جاز نصب غيره في ذلك القطر»[٦].

فهذه أقوال علماء الملة من أهل الفقه والنظر من المجتهدين يقررون صحة تعدد الأئمة في بيعة الاضطرار.

وبهذه النقول الواضحة يتجلى ما عليه المحققين من أهل العلم من جواز تعدد الأئمة للضرورة والحاجة.

وقيده تلاميذه. فمنه ما هو بحكاية لفظه وأكثره بمعناه. ومن كتبه (التلقين) في الفقه المالكي، و(الكشف والإنباء في الرد على الإحياء) للغزالي، توفي بالمهدية سنة ٥٣٦هـ.الأعلام للزركلي (٦/ ٢٧٧).

(١) انظر: "المعلم بفوائد مسلم" (٣/٣٦-٣٥).

(٢) سورة التغابن الآية: (١٦).

(٣) انظر: "لقاء الباب المفتوح" (١٢٨)

(٤) محمد بن علي بن محمد الأصبحي الأندلسي، أبو عبد الله، ابن الأزرق: عالم اجتماعي سلك طريقة ابن خلدون من أهل غرناطة له كتب، منها «الإبريز المسبوك في كيفية آداب الملوك» و«تخيير الرياسة وتحذير السياسة». توفي سنة٨٩٦ هـ. انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٨٩).

(٥) محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي يكنى أبا عبد الله، إمام تونس وعالمها وخطيبها ومفتيها، كان من فقهاء المالكية، تصدي للتدرس بجامع تونس وانتفع به خلق كثير، و"تخرج على يديه جماعة من العلماء الأعلام، وقضاة الإسلام،، وانقطع للاشتغال بالعلم، والتصدر لتجويد القراءات. توفي سنة ٨٠٣هـ. انظر: ترجمته في "الديباج المذهب" (ص ٣٣٧)، و"الاعلام للرزكلي"(٧/٢٧٢).

(٦) انظر: "بدائع السلك في طبائع الملك": (١/٧٧-٧٦) ط. العراق، تحقيق الدكتور علي النشار.

وعليه يثبت شرعاً لهؤلاء الأئمة المتعددين ما يثبت للإمام الأعظم يوم أن كان موجوداً، من البيعة، وإقامة الحدود، والسمع والطاعة لهم، ويحرم الخروج عليهم.

الوجه الرابع: مما يرد به هذا القول: نقل الإجماع على وجوب طاعة السلطان المتغلب فلو تغلب حاكم مسلم ما، واستولى على جهةٍ ما من بلاد المسلمين، وعجز الحاكم الأول عن استرداد ما سلب منه، فلا يقال للناس لا سمع ولا طاعة للاثنين لعدم وجود جماعة للمسلمين، فهذا الفهم لا يتفق مع القواعد الشرعية، والآثار النبوية، ونقل الإجماع الحافظ رحمه الله فقال: «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء»[1].

الوجه الخامس: قوله: «وأن هذا الواجب فرض العصر على كل الأمة»

من المعلوم أن الأحكام الشرعية من وجوب وتحريم وكراهية وخاصة المسائل التي يترتب عليها تأثيم الأمة تحتاج إلى دليل شرعي، لا مطعن فيه ولا مدفع له، فلا دليل على الوجوب، ولا نقل عالم معتبر يعضد قوله، ونقلنا أقوال أكابر أهل العلم بأن الفتوى على خلافه.

الوجه السادس: قوله: «حتى تقوم دولة الاسلام»[2].

فالجواب عليه: ما هو حكم الدول القائمة عند المذكور؟ هل هو يرى الدول القائمة اليوم دول إسلامية؟ أم إنه لا يرى دولة مسلمة على وجه الأرض تبعاً لمشايخ الضلالة من منظري خوارج عصرنا؟!

ظاهر كلامه هنا وفي باقي الرسالة أنه يميل للقول الثاني، ولذا سيأتي نقل يؤكد قوله بالثاني حيث يقول: «إن كافة الدول القائمة في العالم الإسلامي تمانع في الحكم بما أنزل الله، ورفع راية الجهاد، وتأمر بالمنكر، وتنهى عن المعروف، وتقمع من يطلب ذلك».

فقوله: «كافة الدول القائمة» يكفي للدلالة على نظرته، ويقال: المكتوب مبيّن من عنوانه!

ثانياً: من المؤاخذات على هذا الكتاب أول ما دندن حوله هو الحاكمية فقال: «لقد جعل الله تعالى الحاكمية من خصوصياته».

فالجواب: ولا اعتراض على أن الحاكمية المطلقة من خصائص الله، ولا أحد يستطيع أن يقول: إن الحاكمية ليست من دين الله، لكن الدندنة حول الحاكمية، والبداءة بها، وتكفير

(١) انظر: "فتح الباري"(١٣/٧).

(٢) انظر: (ص١١).

الناس حكاماً ومحكومين؛ هو دين الخوارج الأوائل، وهو توحيد السياسيين والجماعات الحزبية، أما التوحيد الذي من أجله أنزلت الكتب، وبعثت الرسل، وقطعت الرقاب، وانقسم الناس إلى أشقياء وسعداء، فهذا غير موجود في قواميسهم.

ونقلنا سابقاً توحيد الأنبياء والرسل.

فبعض الجماعات تدندن حول الحاكمية؛ لأن الوصول إلى الكرسي هو هدفها الأول، وتزعم أنها بجرة قلم بعد ذلك يقومون بنصرة التوحيد، ولقد أثبتت الأيام والوقائع والأحداث: أنهم إذا وصلوا للكراسي عن طريق الديمقراطية أو الثورات، فإنهم يتمسكون بالمناصب والكراسي، ولا يقيمون لتوحيد الله عز وجل -الذي هو مطلوب من كل فرد- لا يقيمون له وزناً، ويكسرون أقلامهم في سبيل الحفاظ على الكرسي.

وهذا ليس تجنياً إنما هو استقراء للواقع، فبعض الجماعات تمكنت في بعض الدول الإسلامية كالسودان، حكمت فيها جماعة الإخوان تحت مسمى «جبهة الإنقاذ» أكثر من ثلاثين سنة، وفي تونس حكموا قرابة الثلاث سنوات بعد الثورة في الأحداث الأخيرة، وفي المغرب أيضاً حكموا عن طريق المجالس النيابية دورتين متتاليتين، وتركيا الآن فرع جماعة الإخوان هم الفئة الحاكمة، وفي مصر تولوا سنة كاملة، ومع ذلك لَمْ نَرَ لهم سهما في محاربة الشركيات، والخرافات، والبدع، ولا تطبيق الحدود التي كفروا حكام المسلمين وطوائفهم من أجلها، لم نَرَ منهم القلم الذي وعدوا به، ولا جرة القلم، ولا هدموا معاقل الشرك، ولا حاربوا البدع، والخرافات، بل حدث منهم العكس أحياناً.

ثالثا: من المؤاخذات على هذا الكتاب أنه فسر الحاكمية بغير تفسير أهل السنة فقال: «كل طاعة لحاكم بغير ما أنزل الله فهي جاهلية وشرك وردة».

وهو عين كلام سيد قطب حيث قال: «إن من أطاع بشرًا في قانون ولو في جزئية صغيرة فهو مشرك مرتدّ عن الإسلام، مهما شهد أن لا إله إلا الله». ويدخل في هذا القول الباطل التكفير بالمعصية.

وأقوال أهل السنة قاطبة على التفصيل في مسائل الحكم بما أنزل الله، والأخذ بظواهر آيات التحكيم منهج الخوارج.

رابعاً: من المؤاخذات على هذا الكتاب أنه خالف الإجماع حيث قال (ص ١٧): «إن تعدد الجماعات باطل يجب أن يزول، والواجب أن تصب جهود الأمة كلها في قالب واحد»،

وحاول الإشارة لذلك القالب الذي يجب أن تنطوي فيه كل قوة عاملة لإعادة الأمة الإسلامية، وهذا القالب هو جماعة الإخوان المسلمين، وسوف يأتي تصريحه حرفياً بذلك، حيث أسقط جميع الجماعات الإسلامية بطول بلاد الإسلام وعرضها، ورفع من شأن جماعته، ورموزها، وأثّم كل من لا ينضم إليها، وسوف يظهر ذلك القالب الذي أشار إليه بعد سرد أقواله.

وقد نقلنا إجماع العلماء على السمع والطاعة في حالة تعدد البيعات، وتباعد الأقطار عند أول مؤاخذة في نقولاته.

المذكور تناقض في بحثه تناقضاً عجيباً فيأخذ من الدليل ما يحلو له، ويترك الذي عليه، فقال في (ص ٣٢): «لا توجد جماعة للمسلمين اليوم»، واستدل بحديث حذيفة ﷺ: «فإن لم يكن لهم جماعة وإمام».

والجواب: أن علماء السنة يتحفظون في إنزال أحاديث الفتن إلا بعد وقوعها، لكن لو تنزلنا مع الباحث وسلمنا له صحة استدلاله، فإن النصف الثاني من حديث حذيفة تركه؛ لأنه يهدم أصل رسالته ويذرها قاعاً صفصفاً، ولا يتوافق مع المنهج الذي سار عليه، وهو الدعوة إلى جماعته، فإن النبي عليه الصلاة والسلام أجاب حذيفة لما ذكر زمنا بلا جماعة، فأمره باعتزال تلك الفرق كلها.

وبالغ في الاعتزال حتى لا تراود المسلمَ نفسُه الأمّارةُ بالسوء باللحوق بإحدى الجماعات فقال: «فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة».

والسؤال الذي يفرض نفسه: لماذا أخذ الباحث بنصف الحديث الذي يحلو له، وهو عدم وجود جماعة من المسلمين، وترك النصف الباقي، وهو الأمر بالاعتزال عند عدم وجود جماعة وإمام مع أنه الحل النبوي؟! قال تعالى: {أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ} [البقرة: ٨٥].

والجواب: واضح جداً، الرسالة هدفها من أولها لآخرها هو الدعوة للانضمام لجماعتهم التي أرادوا أن يفرضوها على المسلمين وسموها: جماعة المسلمين، فلو استدل بالجزء الثاني لهدم مقصود رسالته!

واستدل في (ص ٣٣) على عدم جواز البيعة وتعدد الحكومات قال: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما».

والجواب هذا قمة العدل والإنصاف من الباحث، لكن أول من يقتل ويحز رأسه-بحكم ولي الأمر وتنفيذه- الرجل الذي يبايع له في الغرف المظلمة، المقنّع الذي يبايع على المصحف والمسدس زعيم جماعته التي أثم الأمة في أخر رسالته لمن لم ينضم إليها!
ويحسن هنا أن ننقل البيعة السرية لجماعة الإخوان المفسدين من كتبهم المعتمدة.

صفة البيعة عند الإخوان المسلمين:

قال محمود صباغ تحت عنوان بداية تكوين الجيش(١): «**كان أول ما يعاهد عليه الأخ الذي يصلح للدخول لهذا الجيش هو الالتزام بالسرية في كل أقواله وأفعاله، وأول ما يختبر به العضو الجديد أن يكلف بشراء مسدس على نفقته الخاصة**».

وقدم توضيحاً جلياً للبيعة وصفتها وتوابعها فقال: «يدخل إلى حجرة البيعة وهي مطفأة الأنوار في مواجهة أخ مغطى جسده تماماً من قمة رأسه لأخمص قدميه برداء أبيض، ثم تأخذ البيعة على الجهاد في سبل الله حتى ينصر الإسلام أو يهلك دونه، ثم يخرج المسدس، ويطلب من المتعاهد أن يتحسس المصحف الشريف الذي يبايع عليه.
ثم يقال له: إن خنت العهد أو أفشيت السر يكون مأواك جهنم وبئس المصير، قال: "ثم علمت بعد ذلك أن المكلف بأخذ هذه البيعة المغطى هو صالح عشماوي وكيل جماعة الإخوان المسلمين»(٢).

وكل من أرخ للإخوان تكلم عن البيعة السرية في الغرف بهذه الطريقة، وذكر هذه البيعة محمود عساف فقال: «ذهبت أنا وعبد العزيز كامل نائب رئيس الوزراء في عهد عبد الناصر لنؤدي البيعة، وساق قصة البيعة للمقنع المجهول، وخرجنا وكل منا يكتم غيظه، قال عبدالعزيز: هذه تشبه الطقوس السرية التي تتسم بها الحركات السرية كالماسونية والبهائية، ولا أصل لها في الإسلام(٣).
وكنا مستشارين للنظام الخاص، ونحضر اجتماعاتهم، وكان الإمام على علم بهذه البيعة»(٤).

---

(١): (رمزا للتنظيم السري عند الجماعة)، أسس بأمر المرشد البنا.

(٢) انظر: "حقيقة التنظيم الخاص" (٦١ – ص٦٤) محمود الصباغ.

(٣): إي والله أشبه بالماسونية والبهائية.

(٤) انظر: "مع الإمام الشهيد" محمود عساف (ص١٥٥).

هذه البيعة محدثة، وشقٌّ لعصا الطاعة، ومفارقة للجماعة، وبيعة لشخص لا سلطان له ولا قدرة، ثم هو مجهول، قال رسول الله ﷺ: ((إذا بويع لخليفتين، فاقتلوا الآخر منهما))(١).

وإحداث القسم في البيعة أمر محدث لم يفعله النبي صل الله عليه وسلم، وأول من أحدثه الحجاج، وكانت المبايعة للخلفاء بدون ذلك كما ذكر ذلك شيخ الإسلام قال: «أول من أحدثها الحجاج فحلف الناس لبيعتهم لعبد الملك بن مروان»(٢).

وهنا سؤال يوجه لكل من يتأوّل لجماعة الإخوان، ويقول: ليست جماعة خارجية، مع أن النصوص التي نقلناها عنهم تصل لحد التواتر المعنوي وأخذناها من كتب كبارهم وكتبهم المعتمدة، ما قول السادة المدافعين عن هذه الجماعة المتأولين لها؟ وهي جماعة على الوصف الآتي:

عندها جيش.

عندها بيعة سرية.

والبيعة تكون لرجل مقنع مجهول.

والمبايِع يكلَّف بشراء مسدس.

وترى إعلان الجهاد في ظل وجود حاكم مسلم، أي حاكمهم الذي يختارونه.

مَن يفشي السر يكون مأواه جهنم وبئس المصير.

هل هي جماعة دعوية؟! أم عصابة ماسونية بشهادة أكبر مسؤول بمصر آنذاك بايع الجماعة؟! أم عصابة من عصابات المافيا؟!

بيعة يقسم صاحبها على التمسك بدعوة جماعة ترى أن من أوجب واجباتها الثورة على الحكام والخروج عليهم، إقسام على دعوة ترى لا خلاف بين الرافضة والسنة، إقسام على دعوةٍ مؤسسُها وكبار مرشديها من أصحاب الطرق الصوفية، ويعتقدون في الأولياء ما يعتقده الموحدون في الله، وتزيين عبادة الأولياء من دون الله، كما نقلنا من حال مرشديهم.

والقاعدة وداعش إنما أخذت البيعة من جماعة الإخوان، لكنهم أشجع منهم؛ لأنهم كانوا يأخذون البيعة علناً، وهؤلاء سراً، والأنوار مطفأة.

والمؤاخذات الشرعية على هذه البيعات السرية كالتالي:

---

(١) رواه مسلم.

(٢) انظر: "مجموع الفتاوي"(٣٥/٢٤٤-٢٤٣).

١-أنها مخالفة تماماً للنصوص الشرعية؛ يقول إمام العصر الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله عن حكم هذه البيعات لما سئل هذا السؤال: بعض الفرق المعاصرة تعقد البيعة لأمرائها الذين يختارونهم من أنفسهم، ويرون وجوب السمع والطاعة لهم، وعدم نقض بيعتهم، وهم تحت ولاية الأمراء الشرعيين الذين بايعهم عموم المسلمين هل يجوز ذلك؟ أي بمعنى أن يكون في عنق الفرد أكثر من بيعة، وما مدى صحة هذه البيعات؟

فأجاب رحمه الله: «هذه البيعة باطلة، ولا يجوز فعلها؛ لأنها تفضي إلى شق العصا، ووجود الفتن الكثيرة، والخروج على ولاة الأمور بغير وجه شرعي.

وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: ((أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثةٍ بدعة، وكل بدعة ضلالة))[(١)]. وذكر عدة أحاديث ثم قال: «والأحاديث في ذلك كثيرة جدا، كلها دالة على وجوب السمع والطاعة لولاة الأمر في المعروف، وعدم جواز الخروج عليهم، إلا أن يأتوا كفراً بواحاً عند الخارجين عليهم فيه من الله برهان.

ولا شك أن وجود البيعة لبعض الناس يفضي إلى شق العصا، والخروج على ولي الأمر العام فوجب تركه، وحرم فعله، ثم إنه يجب على من رأى من أميره كفراً بواحاً أن يناصحه حتى يدع ذلك، ولا يجوز الخروج عليه، إذا كان الخروج يترتب عليه شراً أكثر؛ لأن المنكر لا يزال بأنكر منه، كما نص على ذلك أهل العلم رحمهم الله، كشيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم رحمة الله عليهما، والله ولي التوفيق»[(٢)].

٢- أنها كبيرة من الكبائر، ودليل ذلك أن الشريعة أمرت من يريد شق عصا الطاعة أن يُضرب بالسيف الأملح ضربة تبرد أعضاءه، فرتب الشارع عقوبة عليها، فعن عَرْفَجَةَ ﷺ،

(١) أخرجه أحمد في "المسند" (٤/١٢٧-١٢٦)، وأبو داود في "السنن"(٥/١٣) رقم (٤٦٠٧)، باب في لزوم السنة، والترمذي في"الجامع" رقم (٢٦٧٦) في العلم، باب في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، والحاكم في "المستدرك"(١/٩٦-٩٥)، وابن حبان في "صحيحه"(١/١٠٤)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١/١٧)، والدارمي في "سننه (١/٤٤-٤٣)، وصححه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبي وكذا الألباني في"تخريج السنة"(١/١٧).

(٢)مجموع فتاوى ابن باز (٢٨/ ٢٠٢)

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ»[1].

٣- التألّي على الله؛ بزعمهم أن كل من يفشي سرهم يكون مأواه جهنم وبئس المصير.

وأثَّم الباحث الأمة جميعاً إن لم تقم بفرض إقامة إمام للمسلمين فقال: «إن الأمة يجب أن تستعد وتعمل لإقامة الإمام فيها، أو تنصب الإمام حتى يبايع، وبدون إحدى هاتين المرحلتين فهي آثمة ومقصرة»[2].

لقد أثَّم الباحث هنا أهلَ القبلة جميعًا؛ إلَّا الشُّذَّاذ من المختبئين في الكهوف والمغارات ومن على منهجه؛ لأن أهلَ القبلة لم يسعَوا في إقامة الخلافةِ المزعومة، ومجاهدة حكامهم.

لقد انتقل - بهذا الهوَسِ الخارجيّ - إلى تأثيمِ الأمَّةِ بأسرِها، منذ العصر الذي حصل فيه تفرُّق الدولة الإسلامية إلى دويلات، وفي هذا الأصل أدخلَ في الإثم القرونَ الأولى، الذين عاصروا انقسامَ الأمة إلى دويلات، ولم يسعَوا في إعادة الخلافة الشاملة.

إنَّ هذه الفتوى منه، تدلُّ على شذوذٍ في الفكر، وشذوذٍ في الفهم، وشذوذٍ في الرأي، ووحشيةٍ في التأثيم.

ومما يُردُّ به هذا القول: أنَّ أهل العلم جميعًا؛ الذين أدركوا انقسام الأمة الإسلامية - منهم الإمام أحمد، وابن قدامة، وابن عبد البر، وشُرَّاح الحديث كالحافظ ابن حجر، والأئمة المجتهدين، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم.. وغيرهم- كلُّ هؤلاء الكوكبة من العلماء وغيرهم من الألوف المؤلفة منهم قبل الإخوان المسلمين خَفِيَ عليهم هذا الفهم؛ الذي اخترعه الباحث!

خامساً: من المؤاخذات الخطيره على هذا الكتاب زعمه أن الصحابة كان قتالهم على الملك والسياسة، وعدم جواز تعدد الحكومات.

فقال في صفحة ٣٣: «ولو كان التعدد في الحكومات الإسلامية جائزاً لما قاتل علي معاوية ولما أهدر دم صفوة الأمة الإسلامية من الصحابة».

والجواب على هذا الكلام الساقط: أن الصحابة رضي الله عنهم ماكان الخلاف بينهم على الملك قط.

---

(١) رواه مسلم(رقم١٨٥٢).

(٢) انظر: "(ص ١٠٧) من كتابه".

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «القتال الذي كان في زمن علي لم يكن على الإمامة، فإن أهل الجمل وصفين والنهروان لم يقاتلوا على نصب إمام غير على، ولا كان معاوية يقول أنا الإمام دون على، ولا قال ذلك طلحة والزبير.

فلم يكن أحد ممن قاتل علياً قبل الحكمين نصب إماماً يقاتل علي طاعته فلم يكن شيء من هذا القتال على قاعدة من قواعد الإمامة المنازع فيها، لم يكن أحد من المقاتلين يقاتل طعناً في خلافة الثلاثة، ولا ادعاء للنص على غيرهم، ولا طعناً في جواز خلافة علي.

فدعوى المدعي أن أول سيف سل بين أهل القبلة كان مسلولاً على قواعد الإمامة التي تنازع فيها الناس؛ دعوى كاذبة، ظاهرة الكذب، يعرف كذبها بأدنى تأمل، مع العلم بما وقع، وإنما كان القتال قتال فتنة عند كثير من العلماء.

وعلي رضي الله عنه لم يقاتل أحداً على إمامة من قاتله، ولا قاتله أحد على إمامته نفسه، ولا ادعى أحد قط في زمن خلافته أنه أحق بالإمامة منه، لا عائشة ولا طلحة ولا الزبير، ولا معاوية وأصحابه، ولا الخوارج، بل كل الأمة كانوا معترفين بفضل علي وسابقته، بعد قتل عثمان، وأنه لم يبق في الصحابة من يماثله في زمن خلافته، كما كان عثمان كذلك، لم ينازع قط أحد من المسلمين في إمامته وخلافته، ولا تخاصم اثنان في أن غيره أحق بالإمامة منه، فضلاً عن القتال على ذلك، وكذلك أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

وليس في الصحابة بعدهم من هو أفضل منه، ولا تنازع طائفة من المسلمين بعد خلافة عثمان في أنه ليس في جيش علي أفضل منه، لم تفضل طائفة معروفة عليه طلحة والزبير فضلاً أن يفضل عليه معاوية.

فإن قاتلوه مع ذلك لشبهة عرضت لهم، فلم يكن القتال له لا على أن غيره أفضل منه، ولا أنه الإمام دونه، ولم يتسم قط طلحة والزبير باسم الإمارة، ولا بايعهما أحد على ذلك.

وعلي بايعه كثير من المسلمين وأكثرهم بالمدينة، على أنه أمير المؤمنين، ولم يبايع طلحة والزبير أحد على ذلك، ولا طلب أحد منهما ذلك، ولا دعا إلى نفسه، فإنهما رضي الله عنهما كانا أفضل وأجل قدراً من أن يفعلا مثل ذلك.

وكذلك معاوية لم يبايعه أحد لما مات عثمان على الإمامة، ولا حين كان يقاتل علياً بايعه أحد على الإمامة، ولا تسمى بأمير المؤمنين، ولا سماه أحد بذلك، ولا ادعى معاوية ولاية قبل حكم الحكمين.

وعلي يسمى نفسه أمير المؤمنين في مدة خلافته، والمسلمون معه يسمونه أمير المؤمنين، لكن الذين قاتلوه مع معاوية ما كانوا يقرون له بذلك، ولا دخلوا في طاعته، مع اعترافهم بأنه ليس في القوم أفضل منه، ولكن ادعوا موانع تمنعهم عن طاعته.

ومع ذلك فلم يحاربوه، ولا دعوه وأصـــحابه إلى أن يبايع معاوية، ولا قالوا: أنت وإن كنت أفضل من معاوية لكن معاوية أحق بالإمامة منك فعليك أن تتبعه وإلا قاتلناك»(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: «فإن عائشة لم تقاتل ولم تخرج لقتال، وإنما خرجت لقصد الإصلاح بين المسلمين، وظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى، فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها.

وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا فيه من القتال، فندم طلحة والزبير وعلي – رضي الله عنهم – أجمعين، ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء قصـــد في الاقتتال، ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم، فإنه لما تَرَاسَلَ علي وطلحة والزبير، وقصدوا الاتفاق على المصلحة، وأنهم إذا تمكنوا طلبوا قتلة عثمان أهل الفتنة، وكان علي غير راض بقتل عثمان ولا معيناً عليه، كما كان يحلف فيقول: والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله، وهو الصادق البار في يمينه، فخشي القتلة أن يتفق علي معهم على إمساك القتلة، فحملوا على عسكر طلحة والزبير، فظن طلحة والزبير أن علياً حمل عليهم، فحملوا دفعاً عن أنفســـهم، فظن علي أنهم حملوا عليه، فحمل دفعاً عن نفسه، فوقعت الفتنة بغير اختيارهم، وعائشة – رضي الله عنها – راكبة: لا قاتلت، ولا أمرت بالقتال. هكذا ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار»(٢).

هذا كلام المحققين من كلام أكابر أهل العلم أن السيوف لم تسل من أجل الخلافة، والباحث هنا يكذب كل هذا انتصـــاراً لباطله، فيقول: «أهدرت دماء صـــفوة الأمة الإســـلامية من الصحابة على الخلافة والملك»! يسهل لأتباعه ويسوّغ لهم سل السيوف متابعة للصحابة بزعمه.

دندن الكاتب حول المال كعادة الأجداد من الخوارج المتقدمين لا يتركون فرصة، ولا شاردة، ولا واردة إلا وتكلموا عن الأموال فقال (ص٣٦): «إن توحد شـــعوب الأمة الإســـلامية في شعب واحد وتقليص مصروفات الأمة في حالة تعدد الدول، وتجنب البذخ، والتبذير».

---

(١)منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية(٤/ 317–316).

(٢)المرجع السابق (٤/ ٣١٦).

سادساً: من المؤاخذات على هذا الكتاب أنه ينسف الاستدلال بالنص، والإجماع، في وجوب شرط القرشية في الخليفة، ويستدل بفعل الرافضة، وطاغوتهم الخميني كما في (ص١١٠ -١١١).

ووجه ذلك: أنه لما تكلم عن شرط القرشية للخليفة المسلم أبطل شرط القرشية بطريقة حزبية مقيتة.

فذكر شروط الإمامة، وذكر منها النسب أن يكون من قريش، وأورد أقوال أهل السنة، ونقل قول الماوردي أن يكون من قريش لورود النص، ووقوع الإجماع عليه، ونقل أيضاً كلام ابن حزم في الإجماع، ونقل أن المخالفين هم الخوارج وجمهور المعتزلة، ولكنه رجح شرط القرشية، وبعد نقل الإجماع قال الباحث(ص١١١): «والراجح عندي قول عدم النسب»، فرجح قول الخوارج! وقال معللاً: «إن الأمة مقسمة لجماعات تدعو إلى الإسلام، وهذه الجماعات على رأس كل واحد منها إمام بايعه أفراد تلك الجماعة على قيادتهم، فالجماعة التي تصل إلى إقامة الخلافة تصل إليه، وقد أعطت ولاءها لقيادتها من حين تأسيسها بصرف النظر عن نسبه، وتطلب من المسلمين إعطاء ولائهم، والبيعة لهم، سواء وصلت هذه الجماعة عن طريق الانتخابات أو عن طريق الثورة».

ولم يجد ما يعضد دليله أو كلامه على هذه الجزئية إلا بالاستشهاد بالخميني المجوسي فقال: «إن ثورة الخميني سنة ١٣٩٩هـ أسقطت على إثرها حكام بلاده، وتولى قيادة البلاد حركة الخميني، والتزم الناس بالطاعة له».

ثم أردف قائلًا (ص١١٢)-وهذا بيت القصيد-: «إذا قامت حركة مماثلة في أي بلاد إسلامية فنشاهد نفس الوصف والطابع، لا يجوز لأحد الخروج عليها، وأردف ذلك آيات وأحاديث كثيرة تؤيده منها: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء:٥٩]».

والرد على إبطاله شرط القرشية في الخليفة من أوجه:

الوجه الأول: أن شرط القرشية في الحاكم المسلم دل عليه النقل والإجماع.

أما النقل فقوله: ((الأئمة من قريش))[١]، وقوله ﷺ: ((الناس تبع لقريش في هذا

---

(١) رواه مسلم(١٤٥٣/٣).

الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم))[١].

قال النووي في «شرحه لصحيح مسلم» عند هذا الحديث: «هذا الحديث وأشباهه دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة فكذلك من بعدهم»[٢].

وقال الماوردي في الأحكام السلطانية في شروط الخليفة: «(الشرط السابع): النسب وهو أن يكون من قريش؛ لورود النص فيه، وانعقاد الإجماع عليه، لأن أبا بكر الصديق ﵁ احتج يوم السقيفة على الأنصار في دفعهم عن الخلافة لما بايعوا سعد بن عبادة عليها بقول النبي ﷺ: ((الأئمة من قريش))[٣]، فأقلعوا عن التفرد بها، ورجعوا عن المشاركة فيها حين قالوا: «منا أمير، ومنكم أمير» تسليماً لروايته، وتصديقاً لخبره، ورضوا بقوله: «نحن الأمراء، وأنتم الوزراء»، وقال النبي ﷺ: «قدموا قريشاً ولا تَقدَّموها»[٤]. وليس مع هذا النص المسلم شبهة لمنازع فيه ولا قول لمخالف له»[٥].

والله ميز قريشاً على غيرهم من سائر القبائل بشرف النسب، وسداد الرأي، وهما صفتان مهمتان وضروريتان في الإمام، يدل على ذلك الحديث الذي رواه جبير بن مطعم[٦] ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن للقرشي مثلي قوة الرجل من غير قريش» فقيل للزهري: ما عنى بذلك؟ قال: «نبل الرأي»[٧] قد يكون هذا السبب في تخصيص قريش بالإمامة.

---

(١) رواه البخاري (رقم٣٣٠٥)، ومسلم(رقم١٨١٨).

(٢) شرح مسلم(١٢/٢٠٠).

(٣) الحديث رواه مسلم كما سبق، وسيأتي ذكر الرواية التي فيها استدلال أبي بكر بالحديث، وفي رواية قال ﵁: «ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسباً وداراً» رواه البخاري(رقم٦٨٣٠).

(٤) حديث صحيح بطرقه وشواهده. انظر: إرواء الغليل للشيخ الألباني(٢/ ٢٩٥رقم٥١٩).

(٥) انظر: "الأحكام السلطانية" (ص ٦).

(٦) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي صحابي عارف بالأنساب مات سنة ثمان أو تسع وخمسين ع./انظر: "تقريب التهذيب" (ص: ١٣٨).

(٧) أخرجه أحمد في"المسند"(١٦٧٤٢)، وابن أبي شيبة (١٢/١٦٨)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٥٠٨)، والطحاوي في "شرح مشكل الآثار" (٣١٣٠)، وابن حبان في"صحيحه (٦٢٦٥)، والطبراني في "الكبير" (١٤٩٠)، والحاكم (٧٢/٤). وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

الوجه الثاني: أن شرط القرشية له حالتان عند أهل العلم.

الحالة الأولى: حالة الاختيار، فهنا الشرط معتبر، ومن خالفه فقد خالف النص، والإجماع. ووافق الخوارج، والمعتزلة الذين لا يشترطون القرشية.

الحالة الثانية: حالة الاضطرار، وهي أن يتولى أمر المسلمين غير قرشي إما بالتغلب أو يعهد إليه الحاكم الذي قبله له بالولاية، فهنا يسمع ويطاع له؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: ((أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبداً حبشيا))[١].

فبأي عقل، ودين، وملة يبطل الباحث شرط القرشية الذي قام الدليل عليه، وأقر به مشيخة أصحابه عليه الصلاة والسلام من كبار المهاجرين والأنصار يوم السقيفة؟!

والغريب أنه أورد قول الماوردي الذي نقل الإجماع على وجوب أن يكون الخليفة قرشياً، ونقل كذلك إجماع ابن حزم في الفِصَل، ونقل أيضاً أن المخالف هم الخوارج وجمهور المعتزلة!

إذن فاشتراط القرشية عند الاختيار، قالَ الحافظ ابن عبد البرّ: «وأمَّا جماعةُ أَهلِ السُّنة وأَئمَّتُهم فقالُوا: هَذا هوَ الاختِيارُ أن يَكونَ الإمامُ فاضلًا عالِما عدلًا مُحسنًا قويًّا على القِيام كما يَلزمُه في الإمامةِ، فإن لم يكُن فالصَّبرُ على طاعةِ الإمامِ الجائرِ أولَى مِن الخُروج علَيه؛ لأنَّ في مُنازعتِه والخروجِ علَيه استِبدالَ الأمنِ بالخَوفِ وإراقةِ الدِّماءِ وانطلاقَ أيدِي الدَّهماءِ وتَبييتَ الغاراتِ على المسلِمينَ والفَسادَ في الأرضِ، وهَذا أَعظمُ مِن الصَّبرِ على جَورِ الجائِرِ»[٢].

ولما اختلفَت الأنصارُ مع المهاجرين في تَوليةِ أبي بَكرٍ رضي الله عنه بعدَ وَفاةِ رَسولِ الله صلى الله عليه وسلم، حيثُ ظنَّ الأنصارُ أنَّه يَكونُ مِنهم أَميرٌ ومِن المهاجِرينَ أميرٌ، أَخبرَهم أبو بَكرٍ بحَديثِ الرَّسولِ صلى الله عليه وسلم في أنَّ الأمرَ يَرجعُ إلى قُريشٍ، فسكَنَت نُفوسُهم وسلَّموا الأمرَ لأبي بكرٍ القُرشيِّ، فعَن حُميدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ قالَ: «توُفِّيَ رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم وأَبو بكرٍ في طائِفةٍ مِن المدينَةِ، قالَ: فجاءَ فكَشفَ عَن وَجهِه فقبَّلَه وقالَ: فِداكَ أبي وأمِّي! مَا أَطيَبكَ حيًّا وميِّتًا! ماتَ محمَّدٌ صلى الله عليه وسلم وربِّ الكَعبةِ! فذَكَرَ الحديثَ، قالَ: فانطَلَقَ أَبو بَكرٍ وعُمرُ يَتقاوَدانِ حتَّى أَتَوهُم فتَكلَّمَ أَبو بَكرٍ ولَمْ يَترُك شيئًا أُنزلَ في الأَنصارِ ولَا ذَكَره رَسولُ الله صلى الله عليه وسلم مِن شَأنِهم إلَّا وذَكَره، وقالَ: ولقَد علِمتُم

وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة(٤/ ٢٧٢رقم١٦٩٧).

(١) سبق تخريجه.

(٢)«الاستذكار» (١٦/٥).

أنَّ رَسولَ اللهِﷺ قالَ: لَوْ سَلكَ النَّاسُ واديًا وسَلكَت الأَنصارُ واديًا سلَكتُ وادِيَ الأَنصارِ، ولقَد عَلِمتَ – يَا سَعدُ!– أنَّ رَسولَ اللهِﷺ قالَ وأنتَ قاعدٌ:قُريشٌ ولَاةُ هَذا الأَمرِ، فبَرُّ النَّاسِ تَبعٌ لِبَرِّهم وفاجِرُهم تَبعٌ لِفاجِرِهم، قالَ: فقالَ له سَعدٌ:صدَقتَ! نَحنُ الوُزراءُ وأَنتُم الأُمراءُ»[1].

قالَ النَّووي: «هَذهِ الأَحاديثُ وأَشباهُها دَليلٌ ظاهِرٌ أنَّ الخِلَافةَ مُختصَّةٌ بقُريشٍ، لَا يَجوز عَقدُها لأَحدٍ مِن غَيرهم، وعلى هَذا انعَقدَ الإِجماعُ في زَمن الصَّحابةِ، فكَذلِكَ بَعدهم، ومَن خالَفَ فيهِ مِن أَهل البدَع أَو عرَّضَ بخِلافٍ مِن غَيرهم فهوَ مَحجوجٌ بإِجماعِ الصَّحابَة والتَّابعِينَ فمَن بَعدَهم بالأَحاديثِ الصَّحيحةِ، قالَ القاضِي: اشتِراطُ كَونه قُرشيًّا هوَ مَذهبُ العُلَماءِ كافَّةً، قالَ: وقَد احتجَّ به أَبو بَكر وعمرُ رضي الله عنهما على الأَنصارِ يومَ السَّقيفةِ فلَمْ يُنكِره أحدٌ، قالَ القاضِي: وقَد عدَّها العُلماءُ في مَسائلِ الإِجماع، ولَمْ يُنقَل عن أحدٍ مِن السَّلفِ فيها قولٌ ولَا فعلٌ يُخالِف مَا ذكَرْنا، وكذَلِك مَن بَعدَهم في جَميع الأَعصارِ، قالَ: ولَا اعتِدادَ بقَولِ النَّظَّام ومَن وافقَه مِن الخَوارج وأَهلِ البِدع أنَّه يَجوز كَونُه مِن غَير قُريش، ولَا بسَخافةِ ضِرار بن عَمرو في قَوله: إنَّ غَيرَ القُريشيِّ مِن النَّبط وغَيرهم يُقدَّم على القُرشِيِّ لِهَوانِ خَلعِه إن عرَضَ مِنه أَمرٌ، وهَذا الَّذي قالَه مِن باطِل القَول وزُخرُفِه معَ مَا هوَ علَيه مِن مُخالفةِ إجماع المسلِمينَ، واللهُ أَعلمُ»[2].

وهَذا مَذهبُ أحمدَ كما نصَّ علَيه ابنُ أبي يَعلى في «طَبقات الحنابِلَة» (١/٢٦)، ويُنظَر «أَحكام القُرآن» لابن العَربي (١٧٢١/٤) و«الأمّ» للشَّافعي (١٤٣/١).

هَذا هوَ الأَصلُ عندَ الاختِيارِ، لَكن الكلام هُنا عن غَيرِ القُرشيِّ إذَا بويع وتمَّ له الأَمرُ وكانَت الشَّوكةُ له، فهَذا الَّذي لَا يَجوزُ خَلعُه كغَيرِه مِن الأُمراءِ، ولذلكَ نَقلَ الشَّاطبيُّ في «الاعتِصام» (٦٢٦/٢. الهلالي) عن الغَزالي كلامًا وافقَه علَيه، وهوَ: «أَمَّا إِذَا انعقدَت الإِمامةُ بالبَيعةِ أو تَوليةِ العهدِ لمنفكٍّ عن رُتبةِ الاجتِهادِ وقامَت له الشَّوكةُ وأَذعَنَت له الرِّقابُ، بأن خلَا الزَّمانُ عن قُريشيٍّ مُجتهدٍ مُستَجمعٍ جميعَ الشُّروطِ؛ وَجبَ الاستِمرارُ، وإن قُدِّر حُضورُ قُريشيٍّ مُجتهدٍ مُستَجمعٍ للفُروعِ والكِفايةِ وجميعِ شَرائطِ الإمامةِ، واحتاجَ المسلِمونَ في خَلع الأَوَّلِ إلى

---

(١) رواه الإمام أحمد في المسند(١/ ١٩٨رقم١٨–الرسالة) وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة(رقم١١٥٦).

(٢)«شرح صحيح مُسلم» (٤٠٥/١٢).

تَعرُّضِهم لإثارةِ فتنٍ واضطرابِ أُمورٍ، لم يجُزْ لهم خَلعُه والاستِبدالُ به، بل تجبُ علَيهم الطَّاعةُ له والحكمُ بنُفوذِ وِلايتِه وصحَّةِ إمامتِه...».

وقد استدلَّ بَعضُ العُلماءِ على أنَّ وِلايةَ غيرِ القُرشيِّ صَحيحةٌ، وإذَا حصلَت لصاحبِها وجبَت له البَيعةُ والطَّاعةُ بالأَحاديثِ الكَثيرةِ الَّتي تَأمرُ بالسَّمع والطَّاعةِ ولو لِعبدٍ حَبشيٍّ، مِنها ما رَواه مُسلم (١٤١١) عن أبي ذرٍّ ﷺ قالَ: «إنَّ خَليلي أَوصاني أَن أَسمعَ وأُطيعَ وإِن كانَ عَبدًا مُجدَّعَ الأَطرافِ، وأَن أُصلِّيَ الصَّلاةَ لِوَقتِها، فإِن أَدرَكْت القَومَ وقَد صلَّوا كنتَ قَد أَحرَزْتَ صَلاتَك وإلَّا كانَت لَك نافِلةً».

قالَ الآجري في «الشَّريعَة» (٣٨١/١. الوطن) وهوَ يَشرحُ أثرًا بمَعناه: «مَن أمِّر علَيك مِن عربيٍّ أو غَيرِه، أَسودَ أو أَبيضَ أو عَجميٍّ، فأَطِعْه فيما ليسَ لله فيهِ مَعصيةٌ».

وقالَ ابنُ حجَر في «الفتح» (١٨٧/٢): «واستُدلَّ به على المنعِ مِن القِيام على السَّلاطينِ وإن جارُوا؛ لأنَّ القيامَ علَيهم يُفضِي غالبًا إلى أشدَّ ممَّا يُنكَر علَيهم، ووَجهُ الدَّلالةِ منه أنَّه أمَر بطاعةِ العبدِ الحبَشيّ، والإمامةُ العُظمَى إنَّما تَكونُ بالاستِحقاقِ في قُريشٍ، فيَكونُ غيرُهم مُتغلِّبًا، فإذَا أمَر بطاعتِه استَلزمَ النَّهيَ عن مُخالفتِه والقِيامِ علَيه، وردَّه ابنُ الجَوزي بأنَّ المرادَ بالعامِلِ هُنا مَن يَستَعملُه الإمامُ لَا مَن يَلي الإمامةَ العُظمَى، وبأنَّ المرادَ بالطَّاعةِ الطَّاعةُ فيما وافَق الحقَّ، انتَهَى، ولَا مانعَ مِن حملِه على أعمَّ مِن ذلكَ؛ فقَد وُجدَ مَن وَليَ الإمامةَ العُظمَى مِن غيرِ قُريشٍ مِن ذَوي الشَّوكةِ مُتغلِّبًا، وسيَأتي بسطُ ذَلك في كِتاب الأَحْكام، وقد عكَسه بَعضُهم فاستَدلَّ به على جَوازِ الإمامةِ في غَير قُريشٍ، وهوَ مُتعقَّبٌ؛ إذ لَا تَلازمَ بين الإجزاءِ والجوازِ، واللهُ أَعلمُ».

وقالَ المباركفوري في «تُحفَة الأَحْوذي» (٣٦٦/٧): «أي صارَ أميرًا أدنَى الخَلقِ، فلَا تَستنكِفوا عن طاعتِه، أو لَو استَولَى علَيكم عبدٌ حبَشيٌّ فأَطيعوه مَخافةَ إثارةِ الفِتن».

وقالَ أيضًا(٢٩٧/٥): «قالَ في المجمع: فإن قِيل: شَرط الإمام الحرِّيَّةُ والقُرشيَّةُ وسلامةُ الأَعضاءِ، قلتُ: نعَمْ! لو انعقَدَ بأَهل الحلِّ والعَقد، أمَّا مَن استَولى بالغلَبةِ تَحرُم مخالفتُه وتَنفذُ أَحكامُه ولو عبداً أو فاسقاً مُسلماً».

فبانَ من هَذا أنَّ العَدالةَ والقرشيَّةَ أَوصافٌ تُراعَى في المبايَعِ المختارِ، وأمَّا إن لم يَكن ثمَّ مَجالٌ للاختِيارِ بل استتبَّ لغَيرِه الأَمرُ بإحدَى طرُقِ التَّوليةِ الأُخرَى فإنَّه حِينئذٍ لَا يَجوزُ شقُّ عَصا المسلمِين، وكَذلكَ لو وُجدَ قرشيٌّ لكنَّه غيرُ مُستَوفٍ شُروطِ الإمامةِ، ويدلُّ لإمكانِه ما رَواه

مُسلمٌ (٧٤١٥) والتِّرمذيُّ (٢٢٢٨) –واللَّفظُ له – عن أبي هُريرة يَقولُ: قالَ رَسولُ الله ﷺ : «لاَ يَذْهَبُ اللَّيْلُ والنَّهَارُ حتَّى يَمْلِكَ رَجُلٌ مِنَ المِوَالِي يُقالُ له جَهْجَاه».

قالَ المباركفوري في «التُّحفة» (٦/٤٠٠): «أي على سَبيلِ التَّغلُّب لَا بشُورَى أَهل الحلِّ والعَقدِ، فهَذا الحديثُ لَا يُخالِف الأحاديثَ القاضيةَ بأنَّ الخلافةَ في قُريشٍ».

الوجه الثالث: لم يكتفِ المذكور بمخالفة النص، والإجماع، بل استدل على إبطالهما بفعل الرافضة المجوس، وقاس على فعلهم بنازلة ابتدعها، فلو كانت النازلة التي قاس عليها جواز تولية القرشي من أصلح الجماعات لكان قياسه باطلاً؛ لأنه مخالف للدليل، ولا قياس مع النص، فكيف إذا كان القياس على نازلة الرافضة المجوس.

كيف ينسف أدلة الوحيين في شرط القرشية، ويستدل على إبطال القرشية بفعل المجوسي الخميني؟!

كان الصحابة رضي الله عنهم يعلنون النكير على من يستدل بأقوال الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما المعارضة لسنة المصطفى اجتهاداً منهما، أو لعدم بلوغ النص لهما، والباحث ينسف الأدلة الصحيحة بفعل مجوسي رافضي زنديق من الزنادقة!!

والله لو استدل بفعل أهل الأرض جميعهم مقابل النص ما سُلِّم له، فكيف بفعل مجوسي؟!!

الوجه الرابع: أما قوله: «سواء وصلت هذه الجماعة عن طريق الانتخابات أو عن طريق الثورة»، ففيه أن الباحث هنا إما يخالف الإجماع مرة أخرى بجواز الخروج على حكام المسلمين لجورهم، أو يرى كفر جميع الحكام من غير استثناء.

لا ثالث لهما أبدا، كيف يقرر مثل هذا الكلام المخالف لعقيدة أهل السنة والنصوص، والإجماع؟!

الوجه الخامس: السر في ترجيح عدم اشتراط القرشية، لأن قول الخوارج يناسبه، ويتلاءم مع وضع أمير جماعته الذي يبايع له في الغرف المظلمة، وأمير جماعته ليس بقرشي، وبقية الجماعات التي لديها بيعات سرية.

هذا الفعل من هؤلاء يثبت أنهم أبعد الناس عن تطبيق الشريعة، فلماذا لم يلتزم القوم بحكم الله هنا، وينصبون قرشياً حتى إذا وصلوا للحكم بطريقة أو أخرى كما يقولون، فهم أذعنوا لحكم الله ورسوله! هذا من باب التنزل معهم بتجويز فعلهم، وإلا فالأصل أن إنشاء جماعات وبيعات سرية باطل، وما بني على باطل فهو باطل.

الوجه السادس: بيعة جماعته في الغرف المظلمة، وبقية الجماعات التي عندها بيعات سرية ليسوا في حالة اضطرار حتى لا يولوا قرشيا، بل في حالة اختيار.

الوجه السابع: استدلاله بالآيات والأحاديث ليس في محله؛ لأن الأصل الذي بنى عليه وهو عدم اشتراط القرشية باطل لمخالفته النص والإجماع، فأثبت العرش ثم انقش، أثبتوا للأمة أن من بويع له في الغرف المظلمة يدخل في هذه النصوص.

نعم يدخل أميرهم الذي بويع له في الغرف المظلمة في بعض النصوص التي تأمر ولاة الأمر بفصل رأسه عن جسده حتى تبرد أعضاؤه، وخلاف ذلك فلا.

الوجه الثامن: قوله: «إن تلك الجماعات قد أعطت بيعتها لقيادة ما»، فالجواب: أن الشرع نهى وشدد في تعدد البيعات كما نقلنا في أكثر من موطن، ونقلنا فتاوى لأكابر أهل العلم في تحريم بيعات الجماعات في ظل وجود حاكم شرعي.

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله في جواب عن بيعة الجماعات المتعددة: «البيعة لا تكون إلا لولي أمر المسلمين، وهذه البيعات المتعددة مبتدعة، وهي من إفرازات الاختلاف، والواجب على المسلمين الذين هم في بلد واحد، وفي مملكة واحدة أن تكون بيعتهم واحدة لإمام واحد، ولا يجوز المبايعات المتعددة»[1].

سابعا: من المؤاخذات على هذا الكتاب أنه قال في(ص: ١٣٩): "إن كافة الدول القائمة في العالم الإسلامي تمانع في الحكم بما أنزل الله، ورفع راية الجهاد، وتأمر بالمنكر، وتنهى عن المعروف، وتقمع من يطلب ذلك".

يقول هذا في عقر صرح جامعة كبرى علمته، ودرسته العقيدة الصحيحة، ويعطى مكافأة على تعلمه؛ لم يستثن أيَّ دولة حتى هذه الدولة التي أعطته الشهادة العالمية، فهل هذه الدولة المباركة تمانع الحكم بما أنزل الله؟! هل هذه الدولة تأمر بالمنكر، وتنهى عن المعروف، وتقمع من يطلب ذلك؟! يقول هذا في عقر دار بلاد التوحيد يقول: "كافة الدول"، ولم يَسْتَثْنِ شيئا.

سابعاً: ومن المؤاخذات على الكتاب أنه استدل على وجوب إيجاد جماعة للمسلمين بعدة أدلة منها آية، وأقوالٌ لمعاصرين من ضئضئ الخوارج، وقادة جماعة الإخوان.

أما الآية فقد حرف تفسيرها، وجاء بتفسير لم أجده عند أحد، فقد وقفت على أكثر

---

(١) انظر: "المنتقى من فتاوى" الشيخ صالح الفوزان ١/٣٦٧ي أمرها)؟؟؟.

من عشرين تفسيراً لهذه الآية حتى أجد أحداً قال به ـ أو كلاماً قريباً مما قاله أو في معناه، فلم أجد من أشار إلى ما ذكره من معنى.

فقال في قوله الله تعالى: {رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ}[1]، وهو دعاء إبراهيم عليه الصلاة والسلام فقال في (ص١٥٠): «الحقيقة التي أدركها إبراهيم فطلب من الرب أن يهب له من الصالحين جماعة تلتف حوله، وتحمل دعوته، وتطبقها على نفسها ثم تنشرها لمن بعده».

لقد سبق الباحث الصحابة، ومنهم حبر الأمة ابن عباس، وكبار تلامذته من التابعين، فاستنتج من الآية وجوب إقامة جماعة للمسلمين، فقد سبق من قبله وأتعب من بعده في دقة الاستنباط.

لم ينقل عن أحد من السلف والخلف أن الخليل قصد من هذه الدعوة أنه لابد للإسلام من جماعة قال الطبري في تفسيره: "وهذه مسألة إبراهيم ربه أن يرزقه ولداً صالحاً؛ يقول: قال: يا رب هب لي منك ولداً يكون من الصالحين الذين يطيعونك، ولا يعصونك، ويصلحون في الأرض، ولا يفسدون»[2]، وكذلك جميع من تكلم في تفسيرها تكلم عن الولد والذرية ولم يتطرق إلى أنه لابد للإسلام من جماعة، ولذلك دعا ربه بهذا.

فالباحث جمع بين الحشف وسوء الكيل في رسالته، عطل النصوص عن مدلولاتها برد الأدلة التي لا توافق حزبيته كما نقلنا، فرد النص والإجماع، وأكمل منظومة الانحراف بتفسير لبعض الآيات لم يسبقه إليه أحد.

واستدل في (ص١٥٢) بأقوال قادة جماعة الإخوان في أهمية الجماعة، وممن نقل عنهم البنا، والمودودي، وسيد قطب، وسعيد حوى، وفتحي يكن، وهؤلاء هم قادة جماعته في العالم الإسلامي!

ثامنا: ومن المؤاخذات على الكتاب أنه حث الأمة في أول خطواتها على إقامة الجماعة، فقال: «الخطوة الأولى في حياة المسلم البحث عن جماعة أو إيجادها».

وقال: «إن الفرد التي توجد في بلاده جماعة أو جماعات تدعو إلى الاسلام لا يحق له بأي حال أن ينشئ جماعة جديدة».

والرد على هذا من أوجه:

---

(١) سورة الصافات الآية: (١٠٠).

(٢) انظر: "جامع البيان" ت شاكر (٧٢/٢١).

الوجه الأول: أن أول واجب على المسـلم هو التوحيد، قال تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا اللَّهُ واسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ}[سورة محمد:١٩].

قال علامة الجنوب الشـيخ حافظ الحكمي رحمه الله: «وأول واجب على العبيد معرفة الرب بالتوحيد، وأن الأشـاعرة قالوا: أول واجب على المكلف الشـك والنظر، فخالفوا عقيدة أهل السنة في هذا الباب»[1]، فشنع عليهم أهل السنة.

والباحث طلب أن تكون الخطوة الأولى للفرد البحث عن الجماعة أو إيجادها لتعيُّن ذلك الواجب عليه.

الوجه الثاني: لقد قام علماء الأمة على مر الأزمنة، والعصـور بإحياء الدعوة إلى الله تعالى وتعليم الناس، ونصـرة هذا الدين، ولم يحتاجوا إلى جماعة، وظروف مجتمعاتهم هي ظروف مجتمعاتنا، قد تفرق المسـلمون إلى دويلات، فلم يُنقل حرف واحد عن أحد أنه قال: «أبحث عن جماعة لأبلغ دين الله»، إنما الذي يبحث عن جماعة في الغالب هو من يريد الكرسـي، والمنصب.

الوجه الثالث أما قوله: «إن الفرد التي توجد في بلاده جماعة أو جماعات تدعو إلى الإسـلام لا يحق له بأي حال أن ينشئ جماعة جديدة»، فالمذكور يحرم على الناس ما يُحلُّه لأتباعه.

والرد عليه:فإن كان إنشـاء الجماعات حراماً، فهذا الحكم أول من ينطبق عليه هم جماعة الإخوان التي كال لها المديح في ثمانين صـفحة، وحط من قدر بعض الجماعات التي ترجم لها، وهذه أحد المواطن التي لحن فيها الانضـمام لجماعته لحنا، وفي نهاية البحث يؤثّم الأمة جميعها إن لم تنضـم لجماعته، فاللحن في البدايات، والتصـريح في النهايات، وإن كان تكوين الجماعات حلالاً فلماذا يحرمه على غيره؟!

تاسـعاً: من المؤاخذات على الرسـالة: أنها تكلمت عن مراحل الدعوة التي تمر بها الجماعات، ومنها المجابهة العسـكرية، ثم صـور الأمر للجماعات أنهم الآن في المرحلة المكية، وقال في (ص١٧١-١٨٩): «لا ينبغي المجابهة ما دامت لم تصل للحكم، وإن تحديد نقطة الانطلاق، والمواجهة خاصة من خصوصية القيادة العليا، فهي المالكة لزمام الأمور التي تعطي الإشارة بعد ذلك».

وسـبق أن قال في أول الرسـالة في (ص١٣١) مؤكدا فقه المرحلة: «أن النبي عليه الصـلاة

(١) انظر: "معارج القبول بشرح سلم الوصول" (٩٧/١).

والســـلام لم يواجه قريشـــاً عســـكريًا في بدر إلا بعد أن تأكد من اســـتعداد كافة قطاعات جيشه».

أما عن وجوب اكتمال العدد، فيشـــدد الكاتب على أنه لا بد أن يصـــل عدد أفراد الجماعة الذين ســـيدخلون المعركة رقماً معيناً من الجيش المقابل، وأن يكون قرار بدء المواجهة من خصوصيات القيادة العليا للجماعة، وأنها لا تكون إلا بعد التمكين من الأرض الصالحة التي سيكون منها ذلك الانطلاق واكتمال العدد الذي ستكون به المواجهة.

والجواب من أوجه:

الوجه الأول: هذا النص هدية لمن يتباكى ويقول بعض الجماعات دعوية، وليســـت لها أهداف سرية.

القوم يؤصـــلون لأتباعهم فقه المرحلة المكية، ويتربصـــون بالمســـلمين الدوائر، ثم يتباكى من يتباكى، ويقول الجماعة ليس من أهدافها العنف.

إن كلمة السر في المجابهة وحمل السلاح في أيدي القادة، ويحذر أتباعه من اللعب بالنار فكلمة الفصل بيد القادة الكبار.

وجماعة الإخوان لا تختلف عن جميع التنظيمات التي جاءت بعدها، وحملت الســـلاح، وأهلكت الحرث، والنسل إلا فيما يسمى بفقه المرحلة.

وملخصـــها: كل مرحلة لها فقهها الخاص، ففي مرحلة الضـــعف فقه، وفي مرحلة القوة فقه، وفي مرحلة الأمن فقه، وفي مرحلة الخوف فقه.

ويعرف عندهم بفقه العنف المؤجل، وخالفتهم القاعدة، وربيبتها داعش فقدمت العنف الناجز المقدم.

المهم: أن دماء المسـلمين صـارت ألعوبة بيد جماعات التكفير، والتفجير، ما بين عنف مؤجل وعنف ناجز معجل؛ وخير شـــاهد على هذا أنه في أحداث الربيع العربي كان التنظيم الإخواني مستنهضاً كل أعضائه والقطيع التابع لهم، للنيل من السعودية، ودول الخليج، وكان من فقه المرحلة أن يقوم كل أعضاء التنظيم في الخليج بالتحريض ضد حكومات دول الخليج، لتهيج الشـــعوب للخروج عليها بهدف إســـقاطها، باســـتثناء قطر؛ لأنها الداعم الوحيد لهذه الثورات، وهي حاضـــنة رموز الإخوان الآن، ورأينا بعض الشـــباب الذين تدور حولهم الظنون أنهم قادة للتنظيم في بلاد التوحيد من ســـافر لمصـــر، وشـــارك في المظاهرات، ويرســـل مقاطع

لنفسه، وهو في وسط المظاهرات[1].

وهذا الكلام، وهو الانتقال من مرحلة الفقه المكي إلى حمل السلاح، وجد له إشارات صريحة عند القادة لا مواراة فيها.

وأول من تكلم عن فقه المرحلة وأصَّل له وقعَّد، هو حسن البنا مؤسس الجماعة، فقال في المؤتمر الخاص: «في الوقت الذي يكون فيه منكم معشر المسلمين ثلاثمائة كتيبة قد جهزت نفسها روحياً بالإيمان والعقيدة، وفكرياً بالعلم والثقافة، وجسمياً بالتدريب والرياضة... في هذا الوقت طالبوني بأن أخوض بكم لجاج البحار، وأقتحم بكم عنان السماء، وأغزو بكم كل عنيد جبار، فإنني فاعل إن شاء الله»[2].

وهذا النص من رسائله، ولم يتجنَّ عليه أحد بنسبة الأقوال له.

وقد تحدث سيد قطب في كتاب «معالم في الطريق» عن المرحلية معتبراً إياها سمة من سمات الدين الذى يحدد لكل مرحلة وسائلها، من بدء ميلاد طليعة البعث الإسلامي، وصولاً إلى مرحلة التمكين، وإزالة الطواغيت، بتحطيم الأنظمة السياسية الحاكمة أو قهرها حتى تدفع الجزية.

يقول في كتابه هذا: «المسافة بين محاولة البعث الإسلامي، وبين تسلم القيادة مسافة شاسعة... ولكن لابد من البعث الإسلامي؛ لأنها هي الخطوة الأولى التي لا يمكن تخطيها، تبدأ عملية البعث الإسلامي بطليعة تعزم هذه العزمة... وتمضي في الطريق، ولابد لهذه الطليعة من معالم في الطريق تعرف منها طبيعة دورها وحقيقة وظيفتها وغايتها».

ويقول أخوه محمد قطب: «أما الذين يسألون إلى متى نظل نربي دون أن نعمل؟ فلا نستطيع أن نعطيهم موعداً محدداً، فنقول لهم عشر سنوات من الآن، أو عشرون سنة من الآن! هذا رجم بالغيب لا يعتمد على دليل واضح، وإنما نستطيع أن نقول لهم: نظل نربي حتى تتكون القاعدة المطلوبة بالحجم المعقول ...»[3] والأخير جلس يربي في بلاد التوحيد

---

(١) هذا المعني الدكتور أحمد راشد سعيد يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بجامعة الملك سعود، وهو هارب لتركيا حتى هذه الساعة من بداية الحملة على رموزهم في بلادنا فقد أفلت بعد القبض على رموز التنظيم للجماعة في بلادنا.

(٢) انظر: "رسائل الإمام حسن البنا"(١٣٨/١).

(٣) انظر: "واقعنا المعاصر".

ثلاثة عقود، وإلى الله المشتكى.

ومحمد قطب جاء لبلاد الحرمين من عقود، وله مهمة خاصة لم يفصح عنها التنظيم، وجاءت فيها إشارات بقول العشماوي في التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين، ولما سألناه -يعني سيد قطب- عن الأستاذ محمد قطب، قال: «اتركوا محمداً فله مهمة أخرى»!!![1] الله أعلم ماهي المهمة الموكلة له.

عاشراً: من المؤاخذات على الرسالة: أنه استدل على المرحلة السرية بأنها من مراحل الدعوة باستدلال لم يسبقه إليه أحد ولن يحسده عليه أحد!

فقال: «احتفاظ الرب بالقرآن الكريم كاملا بالسماء الدنيا، ثم تنزيله شيئاً فشيئاً إلى الرسول والمؤمنين دليل واضح على وجوب احتفاظ القيادة العليا في الجماعة بالسرية، ثم إنزالها إلى القواعد بالتدرج وبسرية تامة».

والرد عليه من أوجه:

الوجه الأول: هذا كلام في منتهى القبح؛ فما حاجة الله للسرية ليخفي كتابه وينزله منجماً.

الوجه الثاني: أُلفت آلاف الكتب في الشريعة، فلم يستدل أحد بهذا الدليل على مشروعية السرية في الدعوة، فمن سبق الباحث؟! ومن سلفه في هذا الفهم؟!

رحم الله الشيخ مقبلاً الوادعي عندما قال: «أركان الحزبية ثلاث: التلبيس، الخداع، الكذب»[2]، فالحزبية تمسخ وتعمي وتصم.

والرسالة من أولها إلى آخرها تنبئك عن صدق قول هذا الإمام الوادعي رحمه الله.

حادي عشر: ومن المؤاخذات على الكتاب أنه قسم الجماعات الموجودة في العالم الإسلامي إلى أقسام من ناحية الأهداف.

فقال في (ص٢٦٠-٢٦١): «جماعات هدفها المباشر إقامة الخلافة»، وذكر منها الإخوان في مصر وسوريا والسودان وفدائيان الإسلام بايران، وقسم منها دعوته ثقافية واجتماعية أو صوفية، وذكر منها جماعة أنصار السنة، والتبليغ.

ومن ناحية الاستمرار، والانقطاع: قال: «قسمٌ تغلَّبت عليه العقبات، وتوقف عن مواصلة

---

(١) انظر: "التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين" (ص١٠٩).

(٢) انظر: «رحلات دعوية للشيخ مقبل بن هادي الوادعي ومقتطفات من أقواله وفتاويه»(ص ١١٠ - ١١٧) تأليف ناصر بن علي محمد الدب الوادعي.

السير، وانتهت بانتهاء مؤسسيها، مثل الوهابية، والسنوسية».

ثم قال عن القسم الثاني الذي بقي ولم ينقطع: «حاول أن يكون شاملاً لكل الاتجاهات، دعوة إلى الجانب السياسي بإقامة الخلافة، وهي تمثل الصوفية في جانب تزكية النفس، وتطهيرها، وتمثل جانب السلفية في العودة إلى الكتاب والسنة، فهي تدعو إلى ذلك الشمول الإسلامي العام مثل جماعة الإخوان المسلمين في العالم العربي، وجماعة فدائيان الإسلام»[1].

وتكلم عن أنصار السنة في سبع عشرة صفحة، وانتقد عليهم أن دعوتهم غير شاملة، وانتقد عليهم عدم وجود بيعة أو أمير لهم وانتقد عليهم عدم السرية.

وقال (ص٢٧٧ - ٢٧٨): «إنها اكتفت بمرحلة واحدة في الوصول إلى هدفها في نشر الدعوة: المحاضرات والخطط والرسائل إلى الملوك، وبقية مراحل دعوة النبي ﷺ كالسرية والمواجهة والجهاد، وقفت دونها وسائل الجماعة ولم تتطرق إليها».

ثم جاء في (ص٣١٦) إلى جماعة الإخوان وأثنى عليها ثناء عظيماً ومما قاله: «إن المسلمين لم يروا مثل حسن البنا منذ مئات السنين، في مجموع الصفات التي يحملها».

وقال فيها: «حركة إسلامية ذات نشاط أكبر متعدد، أعادت إلى الجيل الجديد في العالم العربي الثقة لصلاحية الإسلام».

ثم غلا في الجماعة فقال (ص٣٢١): «من خلال الشهادات للإمام الحسن البنا، وجماعته ومن الرجال الأفاضل الذين كتبوا عن هذه الجماعة، ومن خلال دراستنا لمبادئها وأفكارها يتقرر أنها أقرب الجماعات المرشحة لتخليص الأمة الإسلامية مما تعانيه من فساد وضياع، وأنها الجماعة التي سيكون على يدها عودة مجد الأمة الإسلامية وكرامتها»!

ثم أثَّم الأمة الإسلامية عن بكرة أبيها إذا لم تنضمَّ إلى جماعة الإخوان، حيث قال: «إن الجماعات الإسلامية التي سلكت الطريق لإقامة الخلافة الراشدة محدودة للغاية، ولا تحقق الغرض، ومرفوضة في شرع الإسلام، وإن الجماعات ذات الكمال الشمولي، هي الجديرة بذلك، وإن كل مسلم يتأخر عن نصرتها فهو آثم ومقصِّر»[2].

وكان قد ذكر من مزايا جماعته أنها ذات كمال شمولي!

---

١ جماعة ثورية على شاكلة الجماعات الثورية الخارجية أسسها مجتبى نواب صفوي شيعي رافضي أعدم بالرصاص سنة ١٩٥٦ بسبب معارضته لشاه إيران.

(٢) انظر: رسالة جامعية بعنوان: «الطريق إلى جماعة المسلمين» لحسن جابر (ص ٢٦٣-٢٨٥).

والجواب على ما ذكره الباحث من أوجه:

الوجه الأول: وقفة مع قوله: «جماعات هدفها المباشر إقامة الخلافة».

١- أن الجماعة التي على المنهاج النبوي يكون همها الأكبر وشغلها الشاغل هو الدعوة لتوحيد الله عز وجل، فلم ينقل عن نبي ولا رسول أن هدفه الخلافة والكرسي، مع أنه لو جاز ما قال فإن الأنبياء كانوا تحت دول كافرة، وهؤلاء يعيشون في مجتمعات مسلمة.

٢- من الذي فوّض هذه الجماعات لإقامة خلافات راشدة في ظل حكومات مسلمة قائمة؟ وأين الدليل على وجوب إقامتها؟ قلنا سابقاً: إن انضواء الأمة تحت خليفة واحد فيه خير كثير للأمة، ويتفق مع قواعد الشريعة، وليس هذا محل اعتراض، إنما لب القصيد في تكوين جماعات وبيعات سرية، وفي رقاب القوم بيعات أخرى لحكامهم! فكيف بحمل السلاح، وسفك الدماء لأجل ذلك؟!

٣- يُسأل هؤلاء: هل يجب على هؤلاء كَفَرِدٍ وجوبا عينياً إقامة الدولة الإسلامية؟

فإن قال: نعم، طولب بالدليل، وسيعجز عن ذلك، ولو عمِّر عمر نوح عليه الصلاة والسلام ما جاء بدليل.

وإن قال: لا يوجد دليل على الوجوب العيني، فيقال له: كيف ترتكب عدة موبقات ببيعة في ظل وجود حاكم مسلم، ومنها سفك الدماء-وهو أعظم ذنب عصى الله به بعد الشرك- في أمر لم يوجبه الله عليك؟!

الوجه الثاني قوله: «قسمٌ تغلَّبت عليه العقبات، وتوقف عن مواصلة السير، وانتهت بانتهاء مؤسسيها، مثل الوهابية».

فالرد عليه: هذا شتمٌ لأهل السنة في عقر دارهم، إنَّ نبز أهل السنة بالوهابية -بقصد الذم أو التنقص-لا يُعرف إلَّا عند أعداء الملة الحنيفيَّة.

ثم قوله: «إنها توقفت عن مواصلة السير» كذِبٌ ورب الكعبة، فدعوة الإمام المجدد الشيخ محمد ابن عبدالوهاب لم تنقطع، فقد انتشرت في البر، والبحر، والسهول، والجبال، وفي أدغال إفريقيا وأوسط آسيا، وشرقها، وغربها، بل الشهادة العالمية التي حصل عليها-للأسف- بسبب هذه الرسالة هي من ثمار دعوة الشيخ رحمه الله.

ومما يرد به هذا الكلام الساقط: أن الشيخ رحمه الله لم يكوِّن جماعة، ولم يأخذ بيعات سرية من أصحابه، كما يفعل أتباعهم، وجاء إلى الأمير محمد بن سعود صاحب الولاية

المستقلة في الدرعية، واتفقا على نصرة التوحيد، وبقي الملك في ذريته، وسيبقى بإذن الله رغم أنف كل حاقد إذا ما تمسكت هذه الدولة المباركة بنهجها الإسلامي، والدعوة للتوحيد.

الوجه الثالث: قوله: «جماعات شمولية، وغير شمولية»، ذكر تخصص جماعات في تزكية للنفس، ومثل لها بجماعة التبليغ، وجماعات تخصصت في الدعوة الثقافية ومثل لها بجماعة أنصار السنة، وجماعات شمولية جمعت الأهداف كلها فقال بالحرف الواحد: «حاول أن يكون شاملاً لكل الاتجاهات دعوة إلى الجانب السياسي بإقامة الخلافة، وهي تمثل الصوفية في جانب تزكية النفس وتطهيرها، وتمثل جانب السلفية في العودة إلى الكتاب والسنة، فهي تدعو إلى ذلك الشمول الإسلامي العام مثل جماعة الإخوان المسلمين في العالم العربي، وجماعة فدائيان الاسلام»[1].

فالجواب: أن هذا من أكذب الكذب، والفجور، فجماعة الإخوان من أبعد الجماعات عن الدعوة للكتاب والسنة، كيف تكون دعوتها للكتاب والسنة، وقد نقلنا من عقيدة مؤسسها وكبار مرشديها ما يخالف ذلك؟!

هل الجماعة التي عقائد كبار مؤسسيها تقوم على الطرق الصوفية والدعوة للشرك الصريح بعبادة المشاهد هي ذات دعوة شمولية وموافقة للكتاب والسنة؟!

هل الجماعة التي ترى الدعوة للتوحيد تفرق الأمة -كما قال حسن البنا- هي جماعة تدعو للتوحيد والسنة؟!

هل الجماعة التي ترى خلافها مع مجوس الأمة خلافاً فرعياً هي منهجها منهج الكتاب والسنة؟!

إن علاقتهم بالكتاب والسنة كعلاقة الذئب بدم يوسف عليه السلام.

ثم الفجور الآخر في هذه الجملة: وصفه لجماعة مجوسية رافضية، وهي جماعة فدائيان الإسلام بأنها تدعو للكتاب والسنة، في عقر ديار السنة والسلفية يشتم أهلها، ويرفع من شأن دعوة جماعة رافضية، وأنها ذات كمال شمولي، وتدعو للكتاب والسنة، والله لن يجد المسلم في رد هذا الكلام إلا قول عبدالرحمن الوكيل من علماء السنة في مصر عند نقده خرافات الصوفية: «لا يصدقهم أحد ما إلا رجل مكانه مستشفى الأمراض العقلية!».

---

(١) انظر (ص٢٦١).

الوجه الرابع: أنه عاب على أنصار السنة وقوفهم عند مرحلة الدعوة، والخطابة، ولم تؤصل للمرحلة السرية، ومرحلة المجابهة والجهاد لا تنظيراً ولا تحقيقاً، ولا تطبيقاً أي: واقعاً.

فالجواب: هو قول الشاعر:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... كذباً ووراً إنّه لدميم

وفي رواية:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وظلماً إنه لذميم

يعيب على أهل التوحيد أنهم لم يشاركوا في التفجيرات، وحمل السلاح، والبيعات السرية كما فعلت جماعته!

ومما يرد به زعمه الباطل: أنَّ السِّرية، والدعوة إلى الهجرة، ودعوى الجهاد في بلاد الإسلام هي أصول الخوارج المتقدمين، والدعوة السِّرية في العصر النبوي جاء فيها أمرٌ إلهيٌّ؛ لظروفٍ معيَّنة اقتضتها تلك الفترة، من أهمها الحفاظُ على أرواح المسلمين- آنذاك – من الهلاك، فيما لو تم الجهر بالدعوة بين أظهر الكفار الأصليين.

ثم نُسِخَتْ تلك المرحلة السرية بقوله تعالى: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ} [الحجر:٩٤].

والدعوة اليوم قائمة، والخير موجود؛ فلا يحتاج للسرية.

ثمَّ إن الدعوات السِّرية: هي التي أفرزت لنا السيارات المفخخة، وتفجير الأطنان من المتفجرات، وهي مخالفةٌ لأمر النبي على كل حال، حيث قال ﷺ: «وعليك بالعلانية، وإياك والسر»[1].

(١) أخرجه أبو داود في"السنن"(٨٩) من طريق يونُس بنِ عُبيدٍ، عنِ الحسنِ، عن عُمر، وهذا إسناد مرسل، قال أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي في كتابه "أحاديث معلة ظاهرها الصحة": (ص ٢٥٥): " البخاري يقول في"التاريخ"(ج٣ ص ٤٩٤) في ترجمة سعيد بن عبد الرحمن الجمحي: قال ابن صباح: حدثنا سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي ص قال: "عليك بالعلانية...، وقال محمد بن بشر عن عبيد الله عن يونس عن الحسن عن عمر –قوله – مثله، وهذا أصح. وذكره ابن عدي في"الكامل" (١٢٣٥/٣) في ترجمة سعيد ابن عبد الرحمن الجمحي، من طريق البخاري به، وذكر أنه قال: وإرساله أصح.

وأقوى من هذا كله: أن السرية كانت في بلاد الكفر؛ بخلاف السرية في الدولة المسلمة فلا يجوز ذلك، فما محل السرية فيها من الإعراب؟! وفي هذا المعنى قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «إِذَا رَأَيْتَ قَوْمًا يَتَنَاجَوْنَ فِي دِينِهِمْ بِشَيْءٍ دُونَ الْعَامَّةِ ، فَاعْلَمْ أَنَّهُمْ عَلَى تَأْسِيسِ ضَلَالَةٍ»[1].

الوجه الخامس: وقوله: «إن المسلمين لم يروا مثل حسن البنا منذ مئات السنين، في مجموع الصفات التي يحملها».

والجواب: سبحان الله؛ أين شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني، والصنعاني، وأئمة الدعوة النجدية، ومن المعاصرين محمد بن إبراهيم، وابن باز، ومحمد حامد فقي، وأحمد شاكر، ومحمود شاكر؟! رحم الله الجميع.

الوجه السادس: وأما مدحه للجماعة ومؤسسها، واستشهاده بجمع من قادة الجماعة نفسها فمردود عليه من وجهين:

١- الشهود الذين جاء بهم من قادة الجماعة، فهل يتوقع أن يقولوا عن الجماعة خلاف ذلك.

٢- أن العلماء المعاصرين من كبار أهل الحديث والسنة ذموا هذه الجماعة ذماً شديداً وليس عند هؤلاء جماعات أو توجهات حزبية حتى يقال: لهم أغراض، وأهداف، وهذا بعض ما قيل:

قال الشيخ العلامة المحدث أحمد شاكر - رحمه الله تعالى- في جماعة الإخوان: «حركة الشيخ حسن البنا، وإخوانه المسلمين الذين قلبوا الدعوة الإسلامية إلى دعوة إجرامية هدامة، ينفق عليها الشيوعيون واليهود كما نعلم ذلك علم اليقين»[2].

قال الشيخ عبدالعزيز ابن باز: «حركة الإخوان المسلمين ينتقدها خواص أهل العلم، لأنه ليس عندهم نشاط في الدعوة إلى التوحيد، وإنكار الشرك وإنكار البدع - لهم أساليب خاصة، ينقصها: عدم النشاط في الدعوة إلى الله، وعدم التوجيه إلى العقيدة الصحيحة التي عليها أهل السنة والجماعة»[3].

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في "جامع العلوم وفضله" (١٧٧٤) واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٢٥١).

(٢) انظر: "شؤون التعليم والقضاء" (ص٤٨).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن باز (٨/ ٤١).

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني محدث الشام – رحمه الله –: «ليس صواباً أن يقال: إن الإخوان المسلمين هم من أهل السنة؛ لأنهم يحاربون السنة»

وقال في قاعدتهم: «نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه» : «الإخوان المسلمون ينطلقون من هذه القاعدة التي وضعها لهم رئيسهم الأول، وعلى إطلاقها، ولذلك لا تجد فيهم التناصح المستقى من نصوص كتاب الله وسنة رسوله ﷺ... هذه العبارة هي سبب بقاء الإخوان المسلمين نحو سبعين سنة عملياً بعيدين فكرياً عن فهم الإسلام فهماً صحيحاً، وبالتالي بعيدين عن تطبيق الإسلام عملياً؛ لأن فاقد الشيء لا يعطيه»[١].

وقال الشيخ صالح الفوزان: «رأيي في الإخوان المسلمين أنهم حزبيون، يريدون التوصل إلى الحكم، ولا يهتمون بالدعوة إلى تصحيح العقيدة، ولا يفرقون في أتباعهم بين السني والبدعي»[٢].

وقال الشيخ صالح اللحيدان: «الإخوان، وجماعة التبليغ، ليسوا من أهل المناهج الصحيحة، فإن جميع الجماعات والتسميات ليس لها أصل في سلف هذه الأمة، وأول جماعة وُجدت وحملت الاسم، جماعة الشيعة، تسموا بالشيعة، وأما الخوارج، فما كانوا يسمون أنفسهم إلا بأنهم المؤمنون»[٣].

وقال الشيخ عبدالمحسن البدر: «الجماعات من المعلوم أن الذي يكون سليماً منها هو الجماعة التي تكون على وفق ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، حيث قال لما سئل عن الفرقة الناجية من الثلاث وسبعين فرقة قال: «**من كان على ما أنا عليه وأصحابي**»[٤].

هذه الفرق المختلفة الجديدة، أولاً: هي محدثة، ميلادها في القرن الرابع عشر، وقبل القرن الرابع عشر ما كانت موجودة، وما كانت مولودة.

---

(١) شريط سمعي: "أسئلة أبي الحسن المأربي للعلامة الألباني".

(٢) فتوي للشيخ صالح الفوزان (نقلا عن شبكة الآجري على الشبكة).

(٣) شريط سمعي بعنوان: (أقوال العلماء في التبليغ والإخوان المسلمين).

(٤) رواه الترمذي في سننه (رقم ٢٦٤١)، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (رقم ٢٤٧)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (١/ ١٢٨ – ١٢٩)، وغيرهم عن عبد الله بن عمرو به. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب مفسر، لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه».وهو حديث حسن بشواهده. وانظر: الصحيحة للشيخ الألباني(١/ ٤٠٤رقم٢٠٤).

فمثلاً جماعة الإخوان، من دخل معهم، فهو صـــاحبهم، يوالونه، ومن لم يكن معهم، فإنهم يكونون على خلافٍ معه، أما لو كان معهم – ولو كان من أخبث خلق الله، ولو كان من الرافضـــة – فإنه يكون أخاهم، ويكون صـــاحبهم، ولهذا من مناهجهم أنهم يجمعون من هبَّ ودب، حتى الرافضـــي الذي هو يُبغض الصـــحابة، ولا يأخذ بالحق الذي جاء عن الصـحابة، إذا دخل معهم في جماعتهم، فهو صـاحبهم، ويُعتبر واحدًا منهم، له ما لهم، وعليه ما عليهم»[1].

فتوى الشـــيخ صـــالح آل الشـــيخ حفظه الله تعالى، قال فيها: «أما جماعة الإخوان المسلمين، فإن من أبرز مظاهر الدعوة عندهم: التكتم، والخفاء، والتلون يعني أنهم باطنية بنوعٍ من أنواعها، وحقيقة الأمر، يُظهرون كلاماً، ويُبطنون غيره، لا يقول كلَّ ما عنده»[2].

الوجه الســـابع قوله: «إن جماعة الإخوان أقرب الجماعات المرشـــحة لتخليص الأمة الإسلامية مما تعانيه من فساد، وضياع، وأنها الجماعة التي سيكون على يدها عودة مجد الأمة الإسلامية، وكرامتها».

ثم أثَّم الأمة الإسلامية عن بكرة أبيها إذا لم تنضمَّ إلى جماعة الإخوان، حيث قال: «إن الجماعات الإســلامية التي ســلكت الطريق لإقامة الخلافة الراشــدة محدودة للغاية، ولا تحقق الغرض، ومرفوضة في شرع الإسلام.

وإن الجماعات ذات الكمال الشـمولي، هي الجديرة بذلك، وإن كل مسـلم يتأخر عن نصرتها فهو آثم، ومقصِّر».

فهذا هو لب الرسـالة، وهدفها الذي قضـى فيها الباحث سـنوات من عمره لم ينتصـر للكتاب والسـنة، إنما انتصـر لجماعة أثبتنا بنقولات قاطعة عن مؤسـسـيها ما يدينهم، ونقلنا أقوال الراســخين من أهل العلم أن هذه الجماعة ليســت من أهل الســنة، ونقلنا عقيدتهم المنحرفة من أقوال مؤسـسـها وكبار القوم فيها، وبينا بطلان كلامه هذا بما فيه كفاية للمسـلم الصادق المتبع للحق والهدى.

هذه الرســالة الجامعية أصــرَحُ ما وقفتُ عليه في التأصــيل لقضــية عدم وجود جماعة للمســلمين، وإن تمرير هذه الرســالة، وإعطاءها أعلى معايير تقييم الدرجات العلمية رغم ما

---

(١)شريط سمعي بعنوان: (أقوال العلماء في التبليغ والإخوان المسلمين).

(٢) المرجع السابق

فيها من الطوام والحط من دعوة الإمام المجدد في عقر دارها، وتضـــخيم جماعة بدعية قبورية صوفية حرورية، وتأثيم الأمة كلها إذا لم تنضم إليها، إنها دعوة ظاهرة وعلنية لشباب المسلمين عامة، وشباب بلاد التوحيد خاصة للانضمام لهذه الجماعة الهدامة.

إن هذه الرسـالة تؤكد ما قاله الأمير الراحل أسـد السـنة نايف بن عبدالعزيز أقول لك بصراحة: «إن الإخوان المسلمين أساؤوا للمملكة كثيراً، وسببوا لها مشاكل كثيرة».

والاسم اللائق بهذه الرسالة هو: (الطريق إلى جماعة الإخوان المسلمين).

هذا ما تيسر جمعه في هذه الرسالة والحمد لله على التمام.

وكتبه أبو عبدالرحمن

إبراهيم بن صالح المحيميد

المدينة النبوية عمرها الله بالإيمان وحرسـها وبلاد الحرمين وسـائر بلاد المسـلمين من كل مبتدع هالك وحروري مارق وحقود حاسد.

مراسله واتس ٠٠٩٦٦٥٠١٣٦١٠٢١

NJDE8@HOTMAIL.COM